اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى

للدكتور
إبراهيم يوسف السيد
الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية
بجامعة الملك سعـــود

الباحث في سطور :

- الدكتور إبراهيم يوسف السيد .
- ولد في سنة ١٩٤٣م .
- تخرج في قسم اللغة العربية بكلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة. وحصل منه على درجة الليسانس في سنة ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م ، ثم درجة الماجستير في علم اللغة في سنة ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، فدرجة الدكتوراه في سنة ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م من الكلية نفسها .
- عمل مدرسا للغة في معهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود من سنة ١٣٩٥هـ إلى سنة ١٣٩٨هـ ، فأستاذاً مساعداً في المعهد نفسه ١٣٩٩هـ، ثم أسندت إليه رئاسة وحدة اللغة والثقافة بالمعهد في المدة من ١٤٠٠ ـ ١٤٠٤هـ، فرئاسة وحدة إعداد المعلمين بالمعهد في المدة من ١٤٠٤ ـ ١٤٠٨هـ .
- من مؤلفاته :

١ ـ أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة (رسالة الماجستير) .

٢ ـ غريب الحديث: دراسة لغوية تحليلية، حتى نهاية القرن السادس الهجري، (رسالة الدكتوراه).

٣ ـ القواعد العربية الميسرة (٣ أجزاء) ـ بالاشتراك .

٤ ـ العربية للراشدين (سلسلة في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها) ـ بالاشتراك .

تعد دراسة اللهجات القديمة من الأمور الصعبة في عصرنا الحديث، لأن المادة اللغوية الضخمة التي بين أيدينا لا تعين على ذلك، نظراً لأن علماء العربية القدامى ـ رغم خدماتهم الجليلة للغة ـ أهملوا أمر اللهجات، واكتفوا في كتبهم بإشارات متفرقة إليها. ويلاحظ أن هذه الإشارات ـ في معظمها ـ تتصل بالدراسات الصوتية والدلالية، وأن القليل منها يتصل ببناء الجملة. أما المحدثون فقد أدركوا أهمية اللهجات في ميدان الدرس اللغوي، وفائدتها في فهم طبيعة الفصحى، فأقبلوا على دراستها لمعرفة خصائصها المشتركة، انطلاقاً من اعتقادهم بأن دراسة اللهجات العربية تساعد على تقريب المسافة فيما بينها، وتؤدي إلى تعميق التفاهم بين أبناء الأمة العربية.

ومن الأمور المسلم بها في الدراسات اللغوية الحديثة اتصال اللغة بلهجاتها على مر العصور والأزمان، وهذا يؤدي إلى انتقال كثير من صفات اللهجات إلى اللغة الفصحى، وعلى مختلف المستويات، حتى أصبحت الفصحى مزيجاً من اللهجات، وأصبحنا نشاهد في بعض الأحيان وجود عدة صور للظاهرة الواحدة. وقد زرعت تلك الظلال اللهجية في بناء الجملة بدور الخلاف بين النحويين.

ولا شك في أن النظرة اللغوية التاريخية تساعد على فهم بناء الجملة بشكل أفضل، وتخلص النحو العربي من الخلاف والتعليل والتأويل. كما أن الأخذ بالصور الأوسع انتشاراً والأحدث عهداً مدْعاة إلى تيسير النحو العربي، وتخليصه من التشعب.

في ضوء ما تقدم عالج البحث المسائل التالية:

- نظرة علماء العربية إلى اللهجات.
- نشأة اللغة العربية المشتركة (الفصحى).
- الصفات اللهجية في بناء الجملة العربية.

نظرة علماء العربية (محدثين وقدامى) إلى اللهجات:

اللهجة ـ من وجهة نظر المحدثين ـ مجموعة من الخصائص اللغوية يتحدث بها عدد من الأفـراد في بيئـة جغـرافية معينـة، وتكـون تلك الخصـائص على مختلف المستـويات: الصـوتية والصرفية والنحـوية والـدلالية، وتميزهـا عن بقية اللهجات الأخرى في اللغة الواحدة، ولكن يجب أن تبقى تلك الخصائص من القلة بحيث لا تجعل اللهجة غريبة عن أخواتها، عسيرة الفهم على أبناء اللغة لأنه عندما تكثر هذه الصفات الخاصة على مر الزمن لا تلبث هذه اللهجة أن تستقل، وتصبح لغة قائمة بذاتها، كما حدث للغة اللاتينية التي اندثرت وانبثق عنها لغات لها كيانها وخصائصها منها: الإيطالية والفرنسية والإسبانية. وكما حدث للغة السامية الأم التي استقلت عنها لغات كالعربية والعبرية والآراميّة وغيرها[1].

وبيئة اللهجة جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها المميزة، ويربط بينها جميعاً مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور من حديث. وتلك البيئة الشاملة التي تتـألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها اللغة. فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص[2].

وعندما تتعدد اللهجات في مجال لغوي واحد، يصعب وضع حدود لهجية بينها، لكن ذلك لا يعني بحال من الأحوال أن اللهجات لا تعرف الحدود مطلقاً، لأن لكل لهجة مجموعة من الصفات المشتركة التي تميز بينها وبين جارتها، ومن حقنا أن نتكلم عن وجـود لهجات كلّما لاحظنا عدداً كبيراً من الخطوط التي تفصل بين الخصائص

(١) انظر د/ إبراهيم أنيس . في اللهجات العربية (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٥م)، ص ص ١٧، ١٨. وانظر أيضاً: د / رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٧م)، ص ٥٩.

(٢) د / عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام (القاهرة : مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م)، ص ٢٢٥.

ولو بشكل تقريبي . وعندما لا يمكن رسم خطوط دقيقة بين منطقتين متجاورتين فإنه يبقى أن كلاً منهما تتميز في مجموعها ببعض السمات العامة التي لا توجد في الأخرى، فالتقسيم اللهجي (يرجع إلى إحساس حقيقي لدى سكان الإقليم الواحد، إحساس بأنهم يتكلمون بصورة ما ليست هي الصورة التي يسير عليها سكان الإقليم المجاور[1].

تعنى الأمم الراقية بدراسة اللهجات، والتعرف على أحكامها وقوانينها وتحرص على تسجيلها، وحفظ نماذج منها لرصد ظواهرها ومدى تَطوّرها . وقد تنبه المحدثون العرب إلى أهمية اللهجات في ميدان البحث اللغوي، يقول الدكتور إبراهيم أنيس في هذا السياق[2] (تعد دراسة اللهجات من أحدث الاتجاهات في البحوث اللغوية، فلقد نمت هذه الدراسة بالجامعات الأوروبية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حتى أصبحت الآن عنصراً هاماً بين الدراسات اللغوية الحديثة، وأسست لها في بعض الجامعات الراقية فروع خاصة لدراستها تعنى بشرحها وتحليل خصائصها، وتسجيل نماذج منها تسجيلاً صوتياً يبقى على مرّ الزمن) .

بدأت دراسة اللهجات العربية في العصر الحديث على أيدي المستشرقين[3] الذين قدموا إلى العالم العربي للبحث في أحواله وثقافته : منذ القرن التاسع عشر، وكانت في معظمها أعمالاً متواضعة تقوم على جمع المادة ودراستها بطريقة تقليدية، لكنها لم تلبث أن تطورت واشتد عودها بفضل تقدم الدراسات اللغوية المعاصرة في الغرب واستفادتها من المخترعات الحديثة كاستخدام الأجهزة المختلفة والمختبرات في ميدان البحث اللغوي .

---

(١) فندريس، اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠م)، ص ٢١٣ .

(٢) د / إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية ، ص ٩ .

(٣) ب . م . جونستون، دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، ترجمة د/ أحمد الضبيب (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٧٥م)، ص ١٢ .

واهتمّ كثير من الباحثين العرب المحدثين بدراسة اللهجات العربية في أنحاء العالم العربي، وأسهمت الجامعات العربية بدورها في هذا المجال فقدمت فيها الرسائل العلمية لنيل الماجستير والدكتوراة. وتوج هذا الاهتمام لدى اللغويين العرب المحدثين بتأليف الكتب في اللهجات العربية قديماً وحديثاً[1].

كما قامت المجامع اللغوية العربية في كل من القاهرة ودمشق وبغداد بتشجيع الأبحاث والدراسات في هذا المجال، حتى إن مجمع اللغة العربية في القاهرة خصص إحدى لجانه لدراسة اللهجات.

وينطلق هؤلاء العلماء في اهتمامهم بدراسة اللهجات العربية الحديثة من اعتقادهم بأن ذلك يؤدي إلى فهم طبيعة اللغة ومراحل نشوئها وتطورها وبيان تاريخها[2]، ويسهم في دراسة اللهجات العربية القديمة، فقد احتفظت اللهجات الحديثة ببعض الصفات التي يمكن ـ أحياناً ـ إرجاعها بسهولة إلى لهجات عربية قديمة[3].

ويعتقد المحدثون أيضاً بأن دراسة اللهجات العربية الحديثة والتعرف على خصائصها المشتركة يساعد على تقريب المسافة فيما بينها، وتضييق الفجوة بينها وبين اللغة الفصحى. وهذا كله له فائدته الكبيرة في تعميق التفاهم بين أبناء الأمة العربية، لأن اللغة من أقوى الدعائم لتوثيق الروابط بين الأفراد.

تلك هي نظرة المحدثين إلى اللهجات العربية، فكيف كانت مناهج اللغويين القدماء في تناولهم إياها:

من المعروف أن العرب كانوا أمة متفرقة إلى قبائل، وأن هذه القبائل قد انتشرت في أنحاء الجزيرة العربية، وكان لكل قبيلة استقلالها وكيانها الخاص، فأدى ذلك إلى انعزالها، وكان من أسباب نشأة اللهجات العربية القديمة. ومن المؤسف بالنسبة إلى تاريخ العربية قبل العصر الجاهلي أن يد الإهمال والنسيان قد امتدت إلى عناصرها،

(١) المصدر نفسه، ص ص ١٦، ١٧.

(٢) غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨م)، ص ٣٢.

(٣) د/ إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ص ١٢، ١٣.

وبخاصة ما يتصل باللهجات العربية فلم تصل إلينا نصوص نرجع إليها في تجلية معالم هذا التاريخ.

قبل الإسلام تمسكت كل قبيلة بصفاتها الكلامية في حديثها العادي، وفي لهجات التخاطب، لكن الخاصة من الناس في تلك القبائل لجأوا إلى اللغة المشتركة في المواقف الجدية، يخطبون بها وينظمون الشعر، وينفرون من صفات اللهجات في مثل هذا المجال، حتى إذا عادوا إلى قبائلهم تحدثوا مع الناس في شئونهم العامة بمثل لهجتهم، وهذا يعني أن اللغة عندهم مستويان: مستوى اللهجات وتتخذ أداة للتفاهم بين أفراد القبيلة في أمور حياتهم العامة، ومستوى اللغة المشتركة وتستعمل في المواقف الجادة، ومنها: حديث العربي حين يجد نفسه أمام خليط من القبائل المختلفة في نادٍ أدبي أو محفل للتقاضي أو سوق للتجارة، وحين ينظم الشعر، أو يرسل الحكم والأمثال. وكان إتقان تلك اللغة موضع فخر بين رؤساء القبائل والخاصة من الناس. وفي عهد التدوين حظيت العربية بعلماء بررة أخلصوا لها، وقدموا خدمات جليلة من أجل جمعها من مصادرها الموثوقة والوقوف على أسرارها، ومحاولة ضبطها وتقعيدها وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً مضنية ومتواصلة تستحق منا كل إجلال وإكبار. وقد أخذوا مادتهم اللغوية عن طريقين: أولهما: الرحلة إلى البادية والاستماع إلى أهلها الذين سلمت ألسنتهم من اللحن لعدم اختلاطهم بالأعاجم وغيرهم من أبناء الأمم الأخرى. وثانيهما: الأعراب الذين عدوهم فصحاء، وكانوا يفدون إلى البصرة والكوفة.

انصبت جهود هؤلاء العلماء على اللغة المشتركة (الفصحى)، واستنكفوا أن يهتموا بأمر اللهجات على خطورته[1] فأهمل أمرها، ولم يرد عنها إلا القليل في ثنايا كتب اللغة والأدب والتاريخ، بل إن ما روي عنها جاءنا مبتوراً ناقصاً في معظم الأحيان، لا يعدو أن يكون مجرد إشارات متفرقة هنا وهناك، لا يمكن أن تصنع تاريخاً أو تكوّن فكرة كاملة.

وهم في تناولهم للهجات لم يراعوا الدقة في نقلها، فلم ينسبوا ـ غالباً ـ كل لهجة

(١) يوهان فك، العربية، ترجمة د/ رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٨٠م)، ص ٩.

إلى قبيلتها أو بيئتها، بل كانوا يعزون اللهجة أحياناً، ويكتفون بقولهم: إنها لغة لبعض العرب أحياناً أخرى[1].

وهذا كتاب سيبويه مثل على ما ذهبنا إليه حيث تردد في ثناياه عبارات مثل: وسمعناه ممن ترضى عربيته.... وناس من العرب يقولون.... وسمعنا العرب الموثوق بعربيتهم يقولون.... وزعم لي بعض العرب.... وقالت العرب.... وسألنا العرب.... فهذا سمعناه من العرب.... وهي لغة لبعض العرب.... وهي لغة.... كما قال بعض العرب.... وهي في مجموعها أقوال عامة لا تشير إلى قبيلة، ولا تحدد بيئة ولا ترقى إلى طموحات المحدثين في إسناد كل قول إلى لهجته ولو أن القدامى تنبهوا إلى هذا الأمر فعزوا اللهجة إلى قبيلتها لقدموا للعربية خدمة كبيرة تضاف إلى مآثرهم العديدة.

ويلاحظ أن القدماء في نقلهم عن القبائل أخذوا يفرقون بين قبيلة وأخرى، فينسبون الفصاحة إلى هذه وينكرونها على تلك، بل انهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك فميزوا بين القبائل الفصيحة في درجات الفصاحة ورفضوا النقل عن القبائل المتطرفة التي كانت مساكنها حدود الجزيرة العربية لمجاورتها لسائر الأمم الذين حولهم، وقد عبّر أبو نصر الفارابي عن هذا المنهج بقوله:

كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وأياد

(١) د/ حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصّوتية عند ابن جني، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠م)، ص ٧٢.

لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ولا من حاضرة الحجاز، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم[1].

وآثر الرواة وعلماء اللغة الأخذ عن القبائل التي تسكن في وسط الجزيرة ونسبوا إليها الفصاحة وإجادة القول، لاعتقادهم بأن اللحن لم يتسرب إلى لغاتها. وأشهر تلك القبائل التي نقل عنها جل ما وصلنا من العربية الفصحى هي: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين[2]، وقد قام منهجهم على اعتبار أن الفصحى هي لهجات هذه القبائل على تعددها وطول الزمن بها[3].

ويلاحظ مما سبق أن العلماء قد أسسوا فصاحة القبيلة على دعامتين:

الأولى: قرب مساكنها من مكة وما حولها، وبعدها عن أطراف الجزيرة العربية ومخالطة الأمم الأخرى.

والثانية: مقدار توغلها في البداوة، ولذلك رأيناهم يعتزون بلغة القبائل الحجازية بوجه عام وقبائل نجد ووسط الجزيرة، والقبائل البدوية المتوغلة في البداوة. ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح في كتاب سيبويه، فقد ذكرت فيه القبائل التالية: الحجاز، تميم، أسد، فزارة، طيء، بكر بن ربيعة، قيس، هذيل، بنو العنبر، لكن معظم لهجاته تكاد تكون محصورة في هاتين الوحدتين الكبيرتين: الحجاز وتميم[4].

---

(١) السيوطي، المزهر، ج ١، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزملائه (القاهرة: دار الفكر، بدون تاريخ)، ص ٢١٢.

(٢) المصدر نفسه ج ١ ص ٢١١.

(٣) د / محمد عيد، المستوى اللغوي (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨١م)، ص ٦١.

(٤) د / عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية (القاهرة: دار المعارف ١٩٦٩م)، ص ٥٩.

خريطة توضح القبائل العربية وتوزيعها الجغرافي
في الجزيرة العربية حين رواية اللغة [1]

وأدى هذا المنهج في تقسيم القبائل العربية إلى فصيحة وأخرى غير فصيحة. إلى أن حاول عدد من علماء اللغة عقد موازنة عقلية بين اللهجات العربية فوجدناهم يقرّرون أن هذه اللغة أقيس من تلك للعلّة الفلانية. ورأينا في كتبهم جملة من الأوصاف للهجات العربية كقولهم: لغة قليلة، ولغة رديئة، ولغة جيدة، ولغة شاذة، ولغة قبيحة، وهي اللغة الفصيحة... إلى غير ذلك. والمعروف أن اللهجة فصيحة إذا أدّت إلى التفاهم والاتصال بين أبنائها لكنهم أطلقوا تلك الأوصاف السابقة بالنظر إلى بعد اللهجة أو قربها من القرآن الكريم ولغة قريش، وقد عبّر المبرد عن هذا المعنى

(١) هذه الخريطة أخذت عن كتاب: المستوى اللغوي للدكتور محمد عيد وقد نقلها بدوره عن بحث للدكتور/ تمام حسان. وقد أجريت عليها تصحيحاً طفيفاً.

بقوله [1] : (وكل عربي لم تتغير لغته فصيح على مذهب قومه، وإنما يقال بنو فلان أفصح من بني فلان أي أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش، على أن القرآن نزل بكل لغات العرب).

ولم يكد ينقضي القرن الرابع الهجري حتى وسّع الروّاة وعلماء اللغة دائرة النقل، وظهر من بينهم من لم يفرق بين قبيلة وأخرى في جواز الأخذ عنهم والاحتجاج بأقوالهم. ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء اللغوي المشهور ابن جني، حيث عقد في كتابه الخصائص باباً سماه: (اختلاف اللغات وكلها حجة) أشار فيه إلى بعض الصفات المشهورة عن لهجات القبائل، وأنّ بعض تلك الصفات أشهر من البعض الآخر وأكثر منها شيوعاً في اللغة، ولكنها جميعاً مما يحتج به، إلى أن قال ما نصه [2]. «إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعيّ عليه».

يتضح مما تقدم أن اللغة العربية في عصر الاحتجاج (حتى منتصف القرن الثاني الهجري للقبائل الحضرية ومنتصف الرابع الهجري للقبائل البدوية) قد أخذت من قبائل متباينة: بعضها يسكن المدن كمكة والمدينة، وبعضها الآخر يسكن البادية. ومن المعلوم أن حياة المدينة بزراعتها وتجارتها وحرفها قد عرفت نوعاً من الاستقرار ورقة العيش؛ فاختلفت عن البادية المعروفة بصعوبة الحياة وشظف العيش؛ نظراً لكثرة التنقل والأسفار والانعزال، واشتغال الناس بالرعي. واللغة تتأثر بالبيئة التي تعيش فيها كما تتأثر بالحياة الاجتماعية للأفراد. وفي كل بيئة لغوية ظروف تدفع إلى تطور الكلام وتغييره في كثير من الظواهر، وظروف أخرى تعمل على استقرار هذه الظواهر وتحصنها فلا يطرأ عليها تغيير، غير أن الغلبة دائماً لعوامل التطور، فلا تبقى اللهجة في كل ظواهرها على حالة واحدة بعد مرور قرن أو قرنين، وهذا يفسر لنا اختلاف نسبة التطور في اللهجات المتباينة. ففي بعض اللهجات نراه شديداً يصيب كل

(١) محمد بن يزيد المبرد، الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني (القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٦م)، ص ١١٣.

(٢) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج ٢، تحقيق محمد على النجار (القاهرة: دار الكتب، ١٩٥٢م)، ص ١٢

نواحي اللهجة وظواهرها، وفي بعضها الآخر نرى التطور لا يعدو أموراً معينة في هذه اللهجة[1].

وهكذا فإن التطور الذي أصاب لغات القبائل المستقرة في المدن المتحضرة في مختلف المستويات اللغوية اختلف من غير شك عن التطور الذي أصاب لغات القبائل البدوية المتنقلة، فحياة الحضر تتطلب العمل على تحسين النطق وتخير العبارات والحرص على الوضوح واجتناب اللبس، أما حياة البادية فتميل إلى السرعة في النطق والإيجاز في الكلام، مما كان له أثر واضح في اختلاف اللهجات العربية.

ويرى اللغويون المحدثون أن جمع النصوص اللغوية من هذه اللهجات المختلفة قد أوجد بعض الخلافات التي ظهر أثرها في التقعيد النحوي، ولو اكتفى علماء اللغة بلغة القرآن الكريم ولغة العصر الجاهلي لتركوا كثيراً من الأمور الخلافية ولأراحونا من كثير من تأويلاتهم التي تبعد عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية لكن أخذهم عن القبائل الست المشار إليها قبل سطور يعتبر تعدداً في المكان، الأمر الذي كان له أثره في وضع القواعد النحوية[2].

ومن جهة أخرى يعتقد المحدثون أن الفترة الزمنية التي اعتمد عليها القدماء في جمع النصوص طويلة فقد جمعت هذه الفترة عصر الجاهلية وصدر الإسلام والعصر الأموي وجزءاً من العصر العباسي، وتكون اللغة في هذه المدة الطويلة عرضة للتطور على مختلف مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، والمفروض أن يكتفى بعصر واحد إذ لكل عصر سماته المميزة على مختلف المستويات اللغوية.

من هذا المنطلق عاب الدكتور تمام حسان على القدماء اضطراب منهجهم من ناحيتين:

---

(١) د / إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ٨٦، ٨٧.

(٢) د / محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم(الكويت: مؤسسة علي جراح الصباح، بدون تاريخ)، ص ١٦، ٢٣.

الأولى: شمول دراستهم لمراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج وفي هذه الحقبة لا تظل اللغة ثابتة على حالها بل تتطور من نواح مختلفة.

الثانية: خلطهم بين لهجات مختلفة ومحاولة إيجاد نحو عام لها جميعاً[1].

نشأة اللغة العربية المشتركة (الفصحى):

لا تختلف اللغة العربية في أسباب تكوينها عن تلك الأسباب العامة في نشأة اللغات. ومن الطبيعي إذا كنا نحاول التعرف على ظروف تكوين اللغة العربية المشتركة أن نمهد لذلك بالإجابة عن السؤال التالي: كيف تنشأ اللغات المشتركة؟

تميل اللغات في حياتها إلى إتجاهين متضادين:

الأول: يأخذ بها إلى الانقسام كما حدث للغة الجرمانية التي انبثق عنها الانجليزية والألمانية والهولندية.

والثاني: وهو الذي يهمنا هنا ويسير باللغات نحو التوحد أي أنه يؤدي إلى تكوين اللغات المشتركة، وذلك عندما تتهيأ الظروف لإحدى اللهجات فتتغلب على أخواتها في بيئة لغوية معينة، وهذا هو ما حدث للهجة باريس التي تغلّبت على معظم أخواتها إلى أن أصبحت لغة الآداب والكتابة في فرنسا، وكذلك ما حدث للهجة لندن التي قدّر لها أن تتفوق على أشهر لهجات انجلترا مكونة اللغة الانجليزية المشتركة ويكون التوحيد اللغوي في العادة تلبية لحاجات اجتماعيّة عندما يتجه الأفراد إلى تعزيز التفاهم وتوثيق الروابط فيما بينهم، الأمر الذي ينتج عنه تقارب في صور الكلام. ولولا مقاومة المجتمع للتفكك اللغوي لأصبح العالم أمام حشد من صور التكلّم التي لا تزيدها الأيام إلّا تفرقاً.

ومما يلحظه اللغويون أن نشأة اللغة المشتركة عمليّة تدريجية لا تتم في جيل

(١) د / تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م)، ص ص ٢٤، ٢٥.

أو جيلين وإنما تتطلّب زمناً طويلاً وظروفاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، وهي تعتمد دائماً على الاتصال والاختلاط والاشتراك في الحياة وقد ينشأ ذلك كله عن حرب تؤدي إلى اختلاط أناس من لهجات مختلفة، أو قد يكون ناتجاً عن عقد الأسواق العامة التي يفد إليها الناس من بيئات لغوية مختلفة لقضاء حاجاتهم ومصالحهم، أو قد يكون ناتجاً عن إقامة مناسبات دينية يجتمع فيها سكان ينتمون إلى أماكن مختلفة، فيكون ثمرة هذه اللقاءات المتكررة مع الزمن إذابة الفروق اللهجية بطريقة لا شعورية من المتكلمين والإسهام بدور فعال في توحيد اللغة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن ننبّه إلى أن دراسة اللغات المشتركة في العصور التاريخية تبيّن أنه ليس من السهل التعرف على أي العوامل كان أقوى أثراً في تكوينها، كما لا يعني بالضرورة أن هذه العوامل لا بد من توفّرها مجتمعة في كل حالة.

وتتخذ اللغة المشتركة في بدء نشأتها مركزاً معيناً يتاح له من النفوذ السياسي والحضاري مالا يتاح لغيره، فتتطلع إليه المناطق الأخرى وتسلّم له زمام القيادة وينزح إليه الناس فيؤثرون في لهجة أهله ويتأثرون بها، ثم تتبلور عملية الاتصال في نهاية الأمر إلى صورة من الكلام أساسها اللهجة المحلية الأصلية وقد امتزجت بعناصر أخرى واحدة من مختلف اللهجات الأخرى بحيث يتكوّن من هذا كله مزيج منسجم يقبله الجميع ويُقبلون عليه، فينتشر في مختلف البيئات اللغوية وهو ما نسمّيه باللغة المشتركة [1].

ومراكز اللغات في العالم هي عادة عواصم الدول والمدن الكبرى التي تهيأت لها الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية. واللهجة التي يتاح لها التفوق على أخواتها في أمة من الأمم تصبح عاجلاً أو آجلاً اللغة الرسمية للدولة أي اللغة القومية أو اللغة الفصحى.

وتتصف اللغة المشتركة بمعالم خاصة تميّزها عن شقيقاتها اللهجات الأخرى التي

(١) د / إبراهيم أنيس، مستقبل اللغة العربية المشتركة (القاهرة معهد الدراسات العربية، ١٩٦٠م)، ص ٣.

سبق أن اتّصلت بها وتفاعلت معها في تكوين هذا المزيج المنسجم. ويتفق المحدثون على أن أهم تلك الخصائص المميزة للغة المشتركة يمكن حصرها في صفتين:

الأولى: أنها مستوى لغوي أرقى من لهجات الخطاب في غالب الأحوال أي أنها فوق مستوى العامة فلا يصطنعونها في شئون حياتهم اليومية، وهم يتخذونها مقياساً لحسن القول وإجادة الكلام، فإذا سمعوا متكلماً بها رفعوه فوق مستوى ثقافتهم.

الثانية: أن اللغة المشتركة وإن تأسست في بدء نشأتها على لهجة معينة والتمست بعض صفات اللهجات الأخرى وهضمته، إلا أنها قد فقدت مع الزمن كل المنابع التي استمدت منها عناصرها، وأصبح لها كيان مستقل، فلم تعد تنتسب إلى بيئة محلية بعينها، بل يشعر كل من السامع والمتكلم أنها أصبحت ملك الجميع لا يدّعيها قوم لأنفسهم، وهي لذلك تكتسب الاحترام من الناس جميعاً[1].

ونعود لما بدأنا الحديث عنه فنتساءل: كيف نشأت اللغة العربية المشتركة؟ أمِن كل اللهجات العربية أم من لهجة واحدة تحققت لها السيادة على غيرها من اللهجات؟ وإن كان هناك لهجة تغلبت على أخواتها، فما هذه اللهجة؟

بادىء ذي بدء نسارع فنقول؛ ليس لدينا معلومات عن طفولة العربية. وحديثنا عنها لا يتجاوز العصر الجاهلي الذي يؤرّخ له بنحو مائة وخمسين عاماً قبل ظهور الإسلام.

اختلفت آراء علماء العربية (قدامى ومحدثين) في نظرتهم إلى العربية المشتركة ولهجاتها:

فقد ذهب القدامى إلى أن العربية المشتركة هي لغة قريش ذلك أن قريشاً في نظرهم أفصح العرب وأصفاهم لغة، لأنهم كانوا يسكنون جوار البيت العتيق فمنحهم هذا الجوار سلطة روحية وأدبية، وكانت الوفود تأتيهم من مختلف القبائل العربية فيختارون من ألسنتها ما وافق طباعهم، وما أحسّوا أنه صورة راقية من صور

(١) المصدر نفسه، ص ٥، ٦.

الفصحى، ويجتنبون الظواهر المسفّة في هذه اللهجات فجاءت لغتهم خالصة من الأوشاب اللهجية بقول أبو الحسين أحمد بن فارس[1] : (أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة. وذلك أن الله ـ جل ثناؤه ـ اختارهم من جميع العرب واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة محمداً صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشاً قُطّان حرمه وجيران بيته الحرام وولاته. . . . وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيّروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم. فاجتمع ما تخيّروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب).

ونقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي قوله: (كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس)[2]. كما نقل عن الفراء قوله في هذا الشأن: (كانت العرب تحضر الموسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ)[3].

تلك جملة من أقوال القدماء تجمع على فصاحة قريش وعلوّ المنزلة التي رفعت إليها لهجتهم بفضل ما تجمّع لديها من رقّة اللسان وبعد عن الألفاظ الموحشة وبفضل ما اختارته من لهجات القبائل.

أما تأثر لهجة قريش بغيرها من لهجات القبائل نتيجة هذا الاتصال المستمر فأمر مسلّم به في الدراسات اللغوية الحديثة حيث إن احتكاك اللهجات بعضها ببعض يقرب الشقة فيما بينها ويذيب الفوارق اللهجية، ويؤدي في النهاية إلى أن تتغلب

(١) أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق د/ مصطفى الشويمي (بيروت: مؤسسة أ. بدران ١٩٦٤م)، ص ٥٢.

(٢) السيوطي، المزهر، ج ١، ص ٢١١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١١.

إحدى هذه اللهجات على شقيقاتها متى أتيحت لها الظروف، كما يؤدي إلى أن تترك هذه اللهجات بصماتها في اللهجة الغالبة، لكننا في الوقت نفسه لا نستطيع أن نوافق القدماء على اندفاعهم في كلمتهم بأن لهجة قريش أفصح اللهجات العربية إذ إن المفاضلة بين اللهجات لا تتفق مع وجهة النظر اللغوية الحديثة[1].

هذا وقد تبع فريق من المحدثين علماء العربية القدامى في نهجهم فوضع لهجة قريش في المنزلة العالية، وجعل لها السيادة على غيرها من اللهجات العربية بفضل ما أتيح لأهلها من ثقافة وجاه وسلطان، وما انتقل إليها من عناصر لغوية زادتها ثراء. فهي عندهم اللغة الفصحى التي نظم بها الشعر وألقيت الخطب في المحافل والمجتمعات، وهي عندهم لغة القرآن والحديث والآثار الدينية والأدبية والعلمية.

وممن سار في هذا الاتجاه الدكتور علي عبد الواحد وافي إذ يقول في معرض حديثه عن تغلّب لهجة قريش في اتصالها مع اللهجات العربية: هذا إلى أن لهجة قريش كانت أوسع اللهجات العربية ثروة وأغزرها مادة وأرقها أسلوباً، وأدناها إلى الكمال، وأقدرها على التعبير في مختلف فنون القول، وقد تم لها ذلك بفضل ما أتيح لأهلها من وسائل الثقافة والنهوض، وما أتيح لها من فرص كثيرة للاحتكاك بمختلف اللهجات العربية، وما انتقل إليها من هذه اللهجات من عناصر زادتها ثروة وسدّت ما كان يعوزها في بعض مناحي التعبير. إلى أن يقول: وهذا هو ما حدث للغة قريش. فقد ترتب على تغلّبها على بقية اللهجات العربية أن أصبحت لغة الآداب عند جميع قبائل العرب، فبها كان ينظم الشعر وتلقى الخطب، وترسل الحكم والأمثال، وتدوّن الرسائل، وتتفاوض الوفود، ويتبارى الأدباء، وتجري المناقشة في النوادي والمؤتمرات في مختلف بلاد العرب ومختلف قبائلهم وقد تم لها ذلك قبل بعثة الرسول عليه السلام بزمن غير قصير[2].

---

(١) د / علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٧٥م)، ص ٨٨.

(٢) د / علي عبد الواحد وافي، علم اللغة (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٧م)، ص ص ١٠٦، ١٠٨.

ويسلك الدكتور حسن عون طريقاً مماثلاً فيقول: ومنذ نهضت قريش في أرض الحجاز وبدأت تسود غيرها من القبائل وتتزعمها في الدين والسياسة والاقتصاد أخذت لهجتها تسود اللهجات الأخرى وتتغلب عليها. . . وهي التي أورثتنا هذه الآثار الدينية والأدبية والعلمية، وهي أيضاً لغة القرآن والحديث والأدب العربي[1].

ونحن لا نستطيع أن نركن إلى مثل هذه الأقوال التي تجعل لهجة قريش وحدها لغة القرآن والحديث والآداب فقد سبق أن ألمحنا قبل سطور في حديثنا عن نشأة اللغات المشتركة بأن هذه اللغات وإنْ قامت في بدء نشأتها على أساس لهجة سادت غيرها لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية، إلاّ أنها تصبح مع الزمن ملكاً للجميع، وينسى الناس جذورها الأولى، ولا تعود تذكّرنا عند سماعها بمنطقة معينة أو بيئة محلية واحدة، ذلك أنها عندما يتاح لها أن تنتشر بين الجماعات اللغوية الأخرى تأخذ العناصر المشتركة التي تدخل في تكوينها في الازدياد، وكلّما ازدادت انتشاراً كثرت الصفات التي تستعيرها من صور اللهجات المحلية[2].

وهكذا فإن اللغة العربية المشتركة وان قامت في بداية نشأتها على أساس لهجة قريش إلا أنها أخذت على مرّ السنين خصائص لغوية من قبائل عربية مختلفة نتيجة اتصال قريش بهذه القبائل في مناسبات عديدة، فلم تعد اللغة المشتركة لهجة قريش وحدها بل هى مزيج منسجم من اللهجات العربية، ولنضرب في هذا المقام مثلاً توضيحياً فنقول: من الحقائق المعروفة في دراسة اللهجات العربية القديمة أن ظاهرة النبر ـ أي تحقيق الهمز ـ من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها (تميم وما جاورها) وأن عدم النبر أي تسهيل الهمز أو تخفيفه ـ صفة حضريّة امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها (قريش وما جاورها من القبائل الحجازية). وقد أكد ذلك ابن منظور في الرواية التي أوردها فقال: (قال أبو زيد: أهل الحجاز وهذيل، وأهل مكة والمدينة لا ينبرون وقف علينا عيسى بن عمر فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا.

(١) د / حسن عون، اللغة والنحو (الاسكندرية ١٩٥٢م)، ص ٤٢.

(٢) د / رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م)، ص ١٦٧.

قال: وقال أبو عمر الهذلي: قد توضّيت فلم يهمز وحَوّلها ياء وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز[1].

يفهم من العبارة السابقة أن لهجة تميم تحقيق الهمز ولهجة قريش تسهيلها، وقد أخذت العربية المشتركة تحقيق الهمز من تميم، وأصبح الخاصة من العرب مهما اختلفت قبائلهم يلتزمون تحقيق الهمز في الأسلوب الجدّي من القول من شعر أو خطابة أو نثر حتى القبائل الحجازية، فهى وإن كانت في لهجات الخطاب تُسهّل الهمز إلا أنها التزمت تحقيقه في الأساليب الأدبية، وهذا هو ما أشارت إليه الرّواية بقولها: (وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا). وقد عقب الدكتور إبراهيم أنيس على هذه الرواية بقوله: (فليس لهذا الاضطرار من معنى سوى أنهم كانوا يهمزون حين يلجأون إلى اللغة النموذجيّة وفي المجال الجدّي من القول)[2].

وخلاصة ما تقدم أن الذين ذهبوا من المحدثين إلى أن لهجة قريش هي اللغة العربية المشتركة قد جانبهم الصواب فيما ذهبوا إليه، فقد اتضح أن هذه اللغة ليست لهجة قريش وحدها، ومن أدلة ذلك وجود الهمز في الفصحى وقريش لا تهمز.

وبناء عليه فإننا نعتقد أن الفريق الآخر من المحدثين أكثر توفيقاً وأقرب إلى وجهة النظر اللغوية، فقد ذهب هؤلاء إلى أن العربية المشتركة مزيج من اللهجات العربية. وهى وإن قامت في مرحلة تكوينها على أساس لهجة قريش إلا أنها استمدت كثيراً من خصائصها من اللهجات العربية المختلفة، واستمرت على هذا الوجه تنمو وتزدهر إلى أن تكوّنَ إطارُها العام وأصبح لها كيان مستقل يعيش إلى جانب اللهجات المختلفة، ويصطنع في المجال الجدي، بينما تصطنع اللهجات في شئون الحياة العامة.

وممن اتجه هذا الاتجاه الدكتور إبراهيم أنيس الذي تناول في حديثه نشأة اللغة العربية المشتركة في مكة عندما هُيئت لها الظروف والأسباب حيث يقول: فكان أن

(١) جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج ١ (بيروت: دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٨م)، ص ٢٢.

(٢) د / إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص ٧٨.

نشأت بها لغة مشتركة أُسست في كثير من صفاتها على لهجة مكة. ولكنها استمدّت أيضاً الكثير من صفات اللهجات التي كانت تفد إليها، ثم نمت هذه اللغة مع الزمن وتبلورت مسائلها وأصبح لها كيان مستقل عن كل اللهجات ثم انتشرت مع القبائل والوفود حتى انتظمت جميع أنحاء شبه الجزيرة، وأصبحت اللغة التي ينظم بها الشعراء ويخطب بها الخطباء والتي تصطنع في كل مجال جدّي من مجالات القول، فهي اللغة الأدبية النموذجية التي كانت محل الإعجاب والتقدير من العرب جميعاً[1].

وعلى هذا الأساس فاللغة المشتركة عنده (مزيج منسجم من القواعد والأصول أخذت مع الزمن هذا الشكل العام، فلا تدّعيها لنفسها قبيلة من القبائل ولا يقتصر شأنها على بيئة بعينها من بيئات العرب القدماء)[2].

وقد تم تكوينها قبل الإسلام وأصبحت لغة العرب جميعاً وأنزل القرآن الكريم بها ليفهمه جميع الناس في شتى القبائل العربية (فلا يمثّل القرآن لغة قريش وحدها كما يتردد أحياناً في بعض الكتب والروايات وإنما يمثل اللغة المشتركة بين العرب جميعاً لغة الأدب من شعر وخطابة وكتابة)[3].

ويستقرىء الدكتور داود عبده نصوص العربية الفصحى فيلاحظ عدم اطّراد قواعدها في بعض الأحيان، ويسوق الأمثلة على ذلك، ويتخذ منها دليلاً على أن الفصحى ليست إلّا مزيجاً من لهجات متعددة فلو كانت لهجة واحدة كما ذهب بعض العلماء لجاءت قواعدها مطّردة يقول الدكتور عبده: إن استقراء النصوص في الفصحى يشير إلى وجود مثل هذه القواعد المتناقضة وكثير غيرها، مما لا يدع مجالاً للشك في أن العربية الفصحى ليست لهجة واحدة بل مزيجاً من اللهجات[4].

ويتخّذ الدكتور عبده الراجحي موقفاً يتفق في بعض جوانبه مع ما تقدم ويختلف عنه في جوانب أخرى.

(١) د / إبراهيم أنيس، مستقبل اللغة العربية المشتركة، ص ٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨.

(٤) د / داود عبده، أبحاث في اللغة العربية (بيروت : مكتبة لبنان، ١٩٧٣م)، ص ٨٠

فهو حين يستعرض أقوال القدماء يلاحظ أنهم يجعلون لهجة قريش وحدها هي اللغة العربية المشتركة، وعندما يبحث عن أسباب هذا الحكم، يجد أنها نابعة من تمجيدهم للهجة قريش التي اكتسبت ذلك لكوْنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم قرشياً، ثم ينتقل لمناقشة آراء المحدثين فيرى أنهم ساروا في الطريق ذاتها التي سلكها القدماء ويستشهد بأقوال كثير منهم فيلاحظ أنها ترديد لأقوال القدماء ولا تستند إلى دليل لغوي.

ويخلص الدكتور الراجحي بعد ذلك إلى تقديم رأيه الذي يعتقد فيه أن اللغة العربية المشتركة مزيج من اللهجات العربية، وفي ذلك يتفق مع بعض المحدثين كما قدّمنا قبل سطور، لكنه يختلف عنهم عندما يذهب إلى أن هذه اللغة المشتركة لا تنتسب إلى لهجة معينة سواء أكانت لهجة قريش أم غيرها بل تنتسب إلى العرب جميعاً، وليس هناك ما يبرّر قولنا إن خصائص لهجة قريش هي الغالبة على غيرها حيث يقول: هذه اللغة المشتركة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً، ما دامت النصوص الشعرية والنثرية لا تكاد تختلف فيما بينها، وهذه النصوص كما يفهم ليست قرشية أو تميمية أو هذلية فقط، بل هي من قبائل مختلفة... ومع وجود هذه اللغة المشتركة احتفظت اللهجات المختلفة ببعض خصائصها اللهجية، ولقد دخل كثير من هذه الخصائص اللغة الفصحى كما تمثلها لنا القراءات القرآنية. ومع دخول بعض هذه الخصائص إلى اللغة الفصحى نقول: إن خصائص لهجة قريش ليست هي الغالبة على غيرها[1].

وبعد: فمن خلال هذا التّجوال في مواقف علماء العربية قديماً وحديثاً يتضح تباين وجهات نظرهم في تكوين اللغة العربية المشتركة. والرأي الذي نطمئن إليه هو أن اللغة المشتركة مزيج من اللهجات العربية لكننا لا نستطيع الإقرار بأن لهجة قريش هي الغالبة في هذا المزيج فحتى لو سلّمنا بأن العربية المشتركة قامت على أساس من لهجة قريش بعد امتزاجها بعناصر من اللهجات الأخرى فإنه لم يغب عن بالنا بأن

(١) د/ عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ص ٤٨، ٤٩.

هذا المزيج بعد تكونه لا ينتسب إلى بيئة لغوية معينة. أضف إلى ذلك أن انتشار هذا المزيج يؤدي مع الزمن إلى زيادة الصفات التي يستعيرها من صور اللهجات المحلية، على مرّ الأيام، وهذا لا يساعد على غلبة لهجة قريش.

إن الحكم الذي ينص على أن لهجة قريش هي الغالبة في هذا المزيج حكم ترجيحي يعتمد على أقوال الرواة، ولا يستند إلى دليل علمي، ذلك أنه لم تتوفر لدينا نصوص لغوية من لهجة قريش، أو من غيرها من اللهجات العربية قبل تكوين العربية المشتركة، كي نستطيع من خلالها، أن نتبيّن القدر الذي ساهمت فيه كل لهجة من هذه اللهجات في اللغة العربية المشتركة، وطالما أن الأمر على هذا الوجه فإن القول بغلبة لهجة قريش يبقى ضرباً من الحدس والتخمين.

أما القول بأن العربية الفصحى مزيج من اللهجات فأمر تشهد به النصوص اللغوية، وهذا هو الجانب الأهم في هذه القضية لأنه جانب حيّ وعمليّ، وسوف يتضح من خلال دراستنا لبناء الجملة العربية في السطور التالية.

الصفات اللهجية في بناء الجملة في العربية الفصحى :

من الأمور المسلم بها في الدراسات اللغوية الحديثة أن اللغة ظاهرة اجتماعية، ترتبط بالمجتمع، وتعيش في أحضانه، تتقدّم بتقدمه، وتتأخر بتأخره، وكل لغة في هذا العالم تتغير بلا انقطاع، وتتطور على الدوام. وهذا التغير يحدث في كل عصر من عصور اللغة، وعلى مختلف المستويات. ففي كل زمن تظهر مفردات وتراكيب جديدة، وتختفي أو تهمل مفردات وتراكيب أخرى. ويتم ذلك دون قصد من أصحاب اللغة، بل دون شعورهم[1].

وتتطور اللغة لأجل أن تصبح قادرة على تلبية حاجات المجتمع، واستيعاب جوانب الحياة المختلفة، فإذا تغيّرت طبيعة الحياة لدى الأفراد، نتيجة تغيّر في القيم أو

(١) د / التهامي الراجي الهاشمي، بعض مظاهر التطور اللغوي. (الرباط، دار النشر المغربيّة ١٩٧٨م) ص ص ١٠، ١١

الحضارة أو المعتقدات، فإن ذلك يستلزم أن تتولد ظواهر لغوية جديدة، وتتغيّر نُظم سابقة، لكي تصبح اللغة أكثر اتّساعاً، وأعظم مقدرة بمعنى أن مظاهر التطور تحدث في اللغة استجابة لحركة الحياة. وعليه فلا يعقل أن تبقى لغة على حالة من الثبات والجمود عبر العصور والأزمان.

وتستطيع النظرة التاريخية على هذا الأساس ـ تجلية ملامح كثيرة من الظواهر اللغوية، عندما نلاحظ في اللغة أحياناً صورتين أو أكثر لظاهرة تمثل إحداها فترة تاريخية أقدم من الصور الأخرى[1].

واتصال اللغة بلهجاتها أو بغيرها من اللغات ينجم عنه عملية تأثير وتأثر تؤدي في الغالب إلى انتقال كثير من الصفات إلى تلك اللغة، ويكون ذلك رافد آخر من روافد التطور في اللغة، وتصبح الدراسات اللغوية المقارنة في هذه الحالة ضرورية لأنها تساعد في تفسير تلك الظواهر اللغوية.

واللغة العربية ليست بدعاً بين اللغات، بل هي لغة يجري عليها ما يجري على اللغات الأخرى من قوانين التغيير، وكل مرحلة من مراحلها تمثل حلقة في سلسلة حلقات طويلة من التطور. فلا يجوز ـ والحالة هذه ـ دراسة مرحلة بمنأى عن غيرها من المراحل، أو بمعزل عن الدراسات المقارنة.

ومن المعروف أن اللغة العربية الفصحى قد اتصلت باللهجات القديمة وتفاعلت معها واستوعبت الكثير من صفاتها حتى أصبحت مزيجاً من الخصائص اللهجية، وقد ساعد ذلك على ثرائها[2] في مختلف المستويات اللغوية، سواء في ذلك المستوى الدلالي أو النحوي. ويهمنا في هذه الدراسة ما يتصل بالجملة العربية حيث وجد لبنائها في بعض الحالات أكثر من صورة. وقد تعايشت هذه الصور المتعددة في سلام ووئام[3]، إلى أن جاء عصر تدوين اللغة وأخذ علماء اللغة يضعون قواعدهم ويحاولون

(١) د / رمضان عبد التواب، التطور اللغوي (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م)، ص ٧.

(٢) د / التهامي الرّاجي الهاشمي، بعض مظاهر التطور اللغوي، ص ص ٣٤، ٣٥.

(٣) د / عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، ص ٢٣٤.

فرضهـا، فإذا وجـدوا مثلاً مخالفاً أخضعوه لتأويلاتهم النحوية، وإلا حكموا عليه بالشذوذ غير آبهين بما يمكن أن يحدث من تطور لبناء الجملة في تلك الفترة الزمنية الطويلة التي أطلقوا عليها عصور الاحتجاج والتي امتدت قروناً عديدة.

ولا شك أن التعرف على هذه الصفات اللهجية في بناء الفصحى والاستفادة من النظرة التاريخية المقارنة في دراستها يساعد على فهم بناء الجملة بشكل أفضل بعيداً عن التعليل والتأويل. ولنضرب لذلك المثل التوضيحي التالي: من المعلوم أن للجملة الفعلية البسيطة المكونة من فعل وفاعل صورتين:

الأولى: يكون الفعل فيها خالياً من علامتي التثنية والجمع فيقال حضر الطالبان، حضر الطلاب، حضرت الطالبات، وهذه هي الصورة المشهورة في كتب النحاة وهي الأوسع انتشاراً بين العرب.

الثانية: يتطابق الفعل فيها مع الفاعل، فتلحقه علامة التثنية مع الفاعل المثنى وتلحقـه علامـة الجمـع إذا كان الفـاعـل جمعـاً فيقال: حضرا الطالبان، حضروا الطلاب، حضرن الطالبات. وقد اشتهرت هذه الصورة الثانية في كتب النحو بلغة (أكلوني البراغيث) ونسبت إلى لهجات متعددة منها: لهجة بلحارث وطي وأزد شنوءة.

وجـد النحـاة أن الصورة الأولى تنسجم مع قواعدهم، لكنهم عندما نظروا في الصورة الثانية رأوا أنها لا تتفق معها، فحاولوا إخضاعها لمنطقهم، ولكنهم اختلفوا في تأويلاتهم وتعليلاتهم حيث ذهب فريق منهم إلى أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة ضمائر في محل رفع فاعل، أما الاسم الظاهر فيعرب على أنه بدل أو مبتدأ مؤخر.

وذهب فريق آخر إلى أنها حروف أو علامات للتثنية والجمع. وفي هذه الحالة يكون الاسم الظاهر هو الفاعل[1]. وعندما نظر هذا الفريق في قوله تعالى:

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٧٤م)، ص ص ٩٨ - ١٠٦، وانظر ايضاً: الأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، =

﴿... ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ...﴾ [1] ،

أجازوا تنازع العاملين (عموا وصموا) في الاسم الظاهر (كثير)، وجعل الواو في الفعلين علامة للجمع، وتقدير ضمير مستتر في الفعل المهمل (مع أن الضمير موجود وهو واو الجماعة إلا أنهم اعتبروه علامة للجمع) وعدوا ذلك من غرائب العربية [2].

إلى هذا الحد وصل بهم التعليل والتأويل واحترام القواعد، مع أن الأمر أبسط مما ذهبوا إليه. فالنظرة التاريخية المقارنة توضح أن لغة (أكلوني البراغيث) تمثل الصورة الأقدم في العربية حيث إن الأصل في اللغات السامية تحقيق المطابقة بين الفعل والفاعل [3]، ثم تطور هذا الأصل فتكونت الصورة الأولى التي يكون فيها الفعل مفرداً مع الفاعل في كل الأحوال وانتشرت هذه الصورة الأولى التي يكون فيها الفعل مفرداً مع الفاعل في كل الأحوال بين غالبية العرب. على أن الصورة الأصل لم تمت، وبقيت تستعمل في بيئة أو بيئات محافظة منعزلة، وعندما خرج الرواة واللغويون لجمع اللغة في مرحلة تدوينها، رووا الصورتين، ووضع النحاة قواعدهم على الأعم الأغلب. وعندما ووجهوا بالصورة الثانية حاولوا إخضاعها لمنطقهم، فجنحوا إلى التعليل والتأويل على الوجه المتقدم، متناسين نواميس التطور التي تجري على بناء الجملة العربية (وعلى غيرها من الظواهر اللغوية بالطبع) استجابة لنزعة معيارية، مع أن مهمة اللغوي تفسير الظواهر اللغوية لا تعليلها، وبذلك يمكن النظر إلى الصورتين على أنهما تمثلان طورين من أطوار اللغة: طوراً سابقاً وطوراً لاحقاً أو طوراً قديماً وطوراً جديداً. ولعل الأخذ بالصور الجديدة يساعد على تخليص قواعد النحو من هذا التشعب الذي يثقلها، ومن كثير من صور التقدير وذيول الخلاف وتعدد

ج ١، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م، ص ص ١٧٠، ١٧١. وانظر أيضاً الخضري، حاشيته على ابن عقيل، ج ١ (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ)، ص ص ١٦١، ١٦٢.

(١) سورة المائدة، من الآية ٧١.

(٢) الصبّان، حاشيته على شرح الاشموني، ج ٢ (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ)، ص ٤٧. ويعنون بقولهم: (من غرائب العربية) وجوب استتار الضمير في الفعل عموا أو صموا.

(٣) د / رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص ٨١.

الوجوه والأقوال، ويخفف من وطأة المتاعب التي تثقل كاهل الدارسين. أما الصور الأخرى من الظاهرة، وهي التي تمثل مراحل زمنية سلفت فينص عليها في تاريخ النحو، ويستأنس بالعلاقة بين كل صورة وتاليتها في رسم اتجاهات التطور النحوي[1].

ومهما يكن من أمر فإن جهود النحويين العاملة على طرد القاعدة وميلهم إلى التقنين والتنظيم أدت بهم إلى طمس هذه الصفات اللهجية[2] وعدم الإشارة إليها إلا في النادر من الأحيان. وقد أثر هذا المنهج على نظرتهم إلى اللهجات فلم يمنحوها الاهتمام الكافي، ولم يتوفّروا على دراستها، ولم يرووا إلا النّزر اليسير من صفاتها. وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت دراسة اللهجات القديمة في عصرنا ومحاولة الاهتداء إليها من الأمور العسيرة لأن المادة اللغوية الضخمة التي بين أيدينا لا تعين على ذلك[3].

ومما يزيد الأمر مشقة أن هذه الإشارات اللهجية المروية كانت في غالبيتها تتصل بالدّراسات الصوتية والدلالية وأن القليل منها يتصل بالجملة، ذلك لأن بناء الجملة أقل الظواهر اللغوية تطوّراً من وجهة النظر اللغوية الحديثة[4].

وعلى أي حال، فسوف نحاول في السطور التّالية إبراز ما تجمع لدينا من صفات لهجيّة في بناء الجملة في العربية الفصحى من خلال كتب النحو واللغة والقراءات.

ونبدأ بالصفات اللهجية في بناء الجملة الاسميّة، ثم الجملة الفعلية، ثم مكمّلات الجملة.

(١) د / نهاد الموسى، في تاريخ العربية (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٦م)، ص ٢٠٩.

(٢) يوهان فك، العربية، ص ٩.

(٣) د / إبراهيم السّامرّائي، فقه اللغة المقارن بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨م)، ص ٢٦٢.

(٤) د / على عبد الواحد وافي، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧١م)، ص ص ١١٧، ١١٨.

أولاً : الصفات اللهجية في الجملة الاسميّة

١ ـ الربط بين جزأي الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر) بضمير الفصل :

لا يكون الكلام مفهوماً إلا إذا كانت أجزاؤه مترابطة. ولأجل تحقيق هذا الغرض، استعملت العربية وسائل مختلفة لربط جُزْأي الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر)[١]. ومن هذه الوسائل استعمال الضمير. وقد سمّاه البصريون ضمير الفصل، لأنه في رأيهم يفصل بين المبتدأ والخبر ويحدد الخبر فلا يلتبس بالنعت، وذلك عند تولك: زيد المجتهد، فقد يتوهم السامع كون المجتهد نعتاً وينتظر الخبر، لكن استعمال ضمير الفصل في قولك: زيد هو المجتهد، يوضّح كون الثاني (المجتهد) خبراً. ويسمي الكوفيون هذا الضمير عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة إذ يتبين به أن الثاني خبر لا تابع[٢].

وكما يكون ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر يكون أيضاً بين اسم الناسخ وخبره فيقال: إنّ زَيْداً هُوَ المجْتَهِدُ، ويقال: كانَ زَيْدٌ هو المجتَهِدَ.

ويفيد استعمال ضمير الفصل في الجملة الاسميّة الربط بين المبتدأ والخبر، كما يفيد التوكيد والحصر والاختصاص. وهذه الوسيلة في الربط قديمة جداً، شائعة في اللغات السامية[٣]. وتتم في العربية بصيغة الضمير المنفصل (المرفوع)، ويقع هذا

---

(١) د / محمد عبد اللطيف حماسة، في بناء الجملة العربية (الكويت: دار القلم، ١٩٨٢م)، ص ١١٧ وما بعدها.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج ١، تحقيق أ/عبد السلام هارون ود/عبد العال سالم مكرم (الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م) ص ٢٣٦.

(٣) برجشتراسر، التطور اللغوي، ترجمة د/ رمضان عبد التواب (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م ص ١٣٦.

الضمير بعد مبتدأ معرفة أو منسوخ، على أن يتلوه معرفة بالألف واللام أو ما أشبهها[1]، نحو قوله تعالى:[2]

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾، وقوله[3] ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ ﴾

وقوله[4]: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾.

ويشترط النّحاة في استعماله أيضاً أن يكون مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة وأشار بعضهم إلى أنه قد تنتفي المطابقة فيقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد متكلّم كقول الشاعر:

وكائِنْ بالأباطح من صَديقٍ يَراني لو أُصِبْتُ هُوَ المُصابا

حيث أوقع ضمير (هو) بعد المفعول الأول وهو الياء في يراني وكان حقّه أن يقول: يَراني لو أُصِبت أنا المصابا، على مذهب جمهور النحاة لذلك رفضه الجمهور وتأولوه بأوجه مختلفة[5] ونحن نرجح أن يكون ما ورد في البيت من بقايا أصل ساميّ فقد ذكر برجشتراسر أن[6]. الضمير المستعمل للربط هو ضمير الغائب إذا كان المبتدأ غائباً، وفي بعض اللغات السامية إذا كان المبتدأ متكلماً أو مخاطباً أيضاً.

وهذا معناه أن بعض اللغات الساميّة تستعمل ضمير الغائب في كل الأحوال دون التزام المطابقة.

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص ٢٣٧. ومرادهم بما أشبه المعرفة أفعل التفضيل الذي لا تدخله الألف واللام.

(٢) سورة الأنفال، من الآية ٤.

(٣) سورة المائدة، من الآية ١١٧.

(٤) سورة المزمل، من الآية ٢٠.

(٥) السيوطي، همع الهوامع ج ١، ص ٢٣٧. قيل: أنه مؤول على حذف مضاف أي مصابي هو المصاب، فحذف المضاف (مصاب) وأقيم المضاف إليه مقامه، وقيل: هو تأكيد للفاعل في يراني، وقيل: هو عند صديقه بمنزلة نفسه فجعل ضمير الصديق (هو) مؤكداً لضميره على هذا الأساس.

(٦) التطور النحوي، ص ١٣٦.

وعلى هذا الأساس يمكن توجيه الصورة الواردة في البيت السابق على أنها من بقايا أصل سامي قديم تطور في العربية على الوجه المتقدم الذي يقتضي المطابقة في التكلم والخطاب والغيبة، وفي هذا التفسير راحة من التأويل والتعليل والاختلاف.

ومهما يكن من أمر، فإن ضمير الفصل ليس له محل من الإعراب، وهذا هو الأكثر شيوعاً في اللهجات العربية. وهناك صورة أخرى لضمير الفصل أشار إليها سيبويه[1]، يكون فيها هذا الضمير في محل رفع مبتدأ ويكون الاسم بعده مرفوعاً على أنه خبر له فيقال: ما أَظنُّ أحداً هو خيرٌ منك، وما أَجعلُ رجلاً هو أكرمُ منك. ونسب الأخفش هذه اللهجة إلى بني تميم[2].

وقد تمثّلت الصورتان ـ إعمال ضمير الفصل وإهماله ـ في قراءة الآيات الكريمة التّالية[3]:

١ ـ فقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[4] بنصب (الحق)، وقرأ الأعمش وزيد بن علي (الحقُّ) بالرفع.

٢ ـ وقرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[5] بالنصب، وقرأ عبد الله وأبو زيد (الظالمون) بالرفع.

٣ ـ وقرأ الجمهور ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[6] بنصب (خيرا وأعظم)، وقرأ أبو السمال وابن السميقع (هو خيرٌ وأعظمُ أجرا) بالرفع.

---

(١) عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج ٢، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨م)، ص ٣٩٥.

(٢) سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، تحقيق د/ فائز فارس (الكويت دار الكتب الثقافية، ١٩٧٩م)، ص ٣٢١.

(٣) د / عبده الزاجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٨٣.

(٤) سورة الأنفال، من الآية ٣٢.

(٥) سورة الزخرف، من الآية ٧٦.

(٦) سورة المزمل، من الآية ٢٠.

ويستدلّ من هذه القراءات أن إهمال الضمير المنفصل هو الأكثر شيوعاً في العربية حيث إن القراء السبعة عليها، أما إعماله فقد ورد في قراءات شاذة[1].

وخلاصة ما تقدم أن بناء الجملة العربية المشتملة على ضمير فصل قد جاء في صورتين:

الأولى : إهمال ضمير الفصل: وفي هذه الحالة لا يغير ما بعده عن حاله نحو قولك: حَسبتُ زيداً هو خيراً منك. وهذه الصورة أكثر شيوعاً في العربية.

الثانية : إعمال ضمير الفصل بحيث يكون مبتدأ ويكون ما بعده مرفوعاً على أنه خبر له نحو قولك: ما أظن أحداً هو خيرٌ منك. وقد نسبت هذه اللغة إلى تميم.

٢ ـ نفي الجملة الأسمية :

النفي من العوارض التي تعرض لبناء الجملة، ويفيد عدم ثبات نسبة المسند إلى المسند إليه، سواء أكانت الجملة اسميّة أم فعلية، ففي جملة (ليس محمّدٌ قائماً) تفيد (ليس) نفي القيام عن محمد، وفي جملة (لم يحضرْ زيدٌ) تنفي (لم) حضور زيد.

وتُنفى الجملة الاسميّة بـ (ليس) و(ما) و(لا) و(إنْ) وسيتناول حديثنا نفي الجملة الاسميّة بالأدوات: (ما) و(لا) و(إنْ) لأن النحاة لم يوردوا أمثلة للنفي بـ (ليس) منسوبة إلى لهجة أو لهجات معينة.

(أ) نفي الجملة الاسميّة بـ (ما) :

تدخل (ما) على الجملة الاسميّة فترفع المبتدأ وتنصب الخبر مثل: ما زيدٌ منطلقاً ونسب النحويون هذه اللهجة إلى الحجازيين واشترطوا لها[2] بقاء النفي بها، فإذا انتقض بإلاّ بطُلَ عملها مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[3].

(١) د / عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٨٣.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١١٠ ـ ١١٤.

(٣) سورة آل عمران، من الآية ١٤٤.

وكذلك ألا يفصل بينها وبين اسمها بـ (إنْ) ـ بسكون النون ـ وإلا ذهب عملها كقول الشاعر:

بَني غُدانَـة ما إنْ أَنـتـمُ ذَهـبٌ ولا صرَيفٌ ولـكـنْ أَنـتـمُ الخَـزفُ

واشترطوا أيضاً بقاء الترتيب الأصلي للجملة كما هو، فلا يتقدّم خبرها على اسمها وإلاّ بطل عملها مثل: ما قائمٌ زيدٌ.

أما بنو تميم فإنهم يُدْخلون (مـا) على الجملة الاسميّة ولا يُعملونها، فيبقى كل من المبتدأ والخبر مرفوعاً، ويقولون: ما زيدٌ منطلقٌ. وفي كلتا الحالتين (الإعمال والإهمال) تفيد (مـا) نفي الجملة الاسميّة.

ويضيف سيبـويه أن أهل الحجاز يعملون (ما) تشبيهاً لها بـ (ليس) (إذ معناها كمعناها)[1] وأن بني تميم يُهملونها لأنهم يُجرونها مجرى أما وهل[2]. ويرى أن لهجة تميم في ترك إعمال (مـا) أقيس الوجهين[3]. يعني بذلك أنها أقوى قياساً.

ويذهب ابن جنّي إلى أن (مـا) الحجـازية وإنْ كانت أقـل قياسـاً إلا أنها أكثر استعمالاً، وعليه فالذي يتبع كلام العرب ينبغي له أن يصير إلى ما كثر استعماله لا إلى ما قوي قياسه. يقول: (إلا أنك إذا استعملت شيئاً من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية[4].

وليت ابن جني توقّف عند هذا الحد، فقد سيطرت عليه نزعة التعليل، فقرّر في باب آخـر سمّاه: (بـاب تعـارض العِلَل) أن اختـلاف الحكمـين عنـد الحجازيين والتميميّين دعت إليهـما علّتـان مختلفتان (فكأن أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٥٧.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧.
(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣١٦.
(٤) ابن جنّي، الخصائص، ج ١، ص ١٢٥.

والخبر دخول ليس عليها ونافية للحال نفيها إياها أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها وكأن بني تميم لما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلّة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزأيها، كقولك ما زيدٌ أخوك وما قام زيدٌ أجروها مجرى (هل) ألا تراها داخلة على الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام[1].

ونحن نشك في أن يكون هذا الكلام قد دار في أذهان الحجازيين أو التميميين، ونرى أنه وأمثاله من اختراع النحاة الذين تأثروا بالمنطق الاغريقي[2] لدى وضعهم قواعد النحو.

إن للغة في رأينا نظامها الذي يخضع لقانون التطور. والنظرة اللغوية التاريخية في هذه الظاهرة ترجّح أن تكون (ما) الحجازية أحدث عهداً من (ما) التميميّة، وأن الحجازيين قد وصلوا في استعمالهم (ما) إلى مرحلة أكمل من المرحلة التي مر بها القوم في البيئات الموغلة في البداوة وهي بيئات (تميم) وما والاها[3] ألا ترى أن القرآن الكريم قد نزل بها في قوله تعالى[4]: ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾
وقوله[5]: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾

وقوله[6]: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾.

ويسجل اللغويون تطوراً آخر حدث في بناء الجملة الاسميّة المنفية بـ (ما) ويكمن هذا التطور في زيادة الباء في خبرها، وذلك مثل قولك: ما زيْدٌ بمنْطَلقٍ.

---

(١) المصدر نفسه ١/١٦٧.

(٢) د / أنيس فريحة، نظريات في اللغة، (بيروت: دار الكتاب اللبناني ١٩٧٣م)، ص ١٣٠ وما بعدها.

(٣) انظر د / مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (القاهرة: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٨م)، ص ٢٩٨.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٣١.

(٥) سورة المجادلة، من الآية ٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية ٤٧.

وقد انتشرت الصورة الأخيرة في البيئة الحجازية بشكل واسع، وهذا ما أشار إليه الفراء بقوله[1] فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء). وأكده كذلك أبو حيان بقوله (إن الكثير في لغة الحجاز إنما هو جر الخبر بالباء فتقول: (ما زيد بقائم) وعليه أكثر ما جاء في القرآن، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة حتى إن النحويين لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر:

وَأَنا النَّذيرُ بحرة مسودّةٍ يَصِلُ الجيوشُ إليكم أَقوادَها
أَبْناؤُها متكنفون أَباهُمُ حنَقوا الصّدورَ وما هُمُ أَوْلادَها[2]

ويفسر الكلام المتقدم شيوع هذه الظاهرة (جر الخبر بالباء) في القرآن الكريم، فقد وردت سبعاً وثلاثين مرّة، منها قوله تعالى[3]: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾

وقوله[4]: ﴿ وَمَآ أَنَا بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾

وقوله[5]: ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾

وقوله[6]: ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾

ويتضح مما سبق أن بناء الجملة الاسميّة المنفية بما قد مر بثلاث مراحل هي:

الأولى: إهمال (ما) ورفع المبتدأ والخبر بعدها مثل: (ما زيْدٌ قائِمٌ) وينسب هذا التركيب إلى بني تميم.

---

(١) يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ج ٢، تحقيق محمد علي النجار (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون تاريخ)، ص ٤٢.

(٢) محمد بن يوسف أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥ (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٨م)، ص ٣٠٤.

(٣) سورة فصّلت من الآية ٤٦.

(٤) سورة ق - من الآية ٢٩.

(٥) سورة الأنعام، من الآية ١٠٧.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٧٤.

الثانية : إعمال (ما) ونصب الخبر مثل : ما محمدٌ أخاكَ ويمثّل هذا التركيب لهجة الحجازيين القديمة.

الثالثة : إدخال (الباء) في خبر (ما) مثل : ما عليٌّ بمجتهدٍ. وهذا هو الأكثر شيوعاً والأحدث عهداً في لهجة أهل الحجاز.

ومهما يكن من أمر، فإن اللغة العربية الفصحى ـ كما هو واضح ـ استعملت ثلاثة أوجه للجملة المنفية بما، وذلك ناتج عن تغذية اللهجات لها من ناحية وعن التطور الذي حدث داخل اللهجة الحجازية من ناحية أخرى.

والمتكلم على مستوى اللغة الفصحى يجد أمامه صوراً متعددة لهذا التركيب، ونعني بها إعمال (ما) وإهمالها، وإدخال الباء في خبرها. وهي صور جائزة ومقبولة من وجهة النظر اللغوية، يقول ابن جني في مثل هذا الشأن[1] وكيف تصرّفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإن كان غيرُ ما جاء به خيراً منه). هذا إذا تساوت الظواهر اللغوية في الاستعمال، (أما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ باوسعهما رواية)[2].

ومؤدّى هذا الكلام أن المتكلم في حال تعدّد الصور للظّاهرة اللغوية ـ يختار الأوسع انتشاراً والأحدث عهداً لأن ذلك مدعاة إلى تيسير قواعد النحو من ناحية، وإلى تخليصها من التشعب من ناحية أخرى. أما الصور الأخرى للظاهرة فإنها تفيد في رسم اتّجاهات التّطور النّحوي.

(ب) نفي الجملة الاسميّة بـ (لا) :

تعتبر (لا) أقدم أدوات النفي في اللغة العربية[3]، وهي لتوكيد النفي، كما أنّ (إنَّ) لتوكيد الإثبات. وقد ألحقت بها فعملت عملها، وسمّاها النّحاة (لا) النافية

(١) ابن جنّي، الخصائص، ج ٢ ص ١٢.

(٢) المصدر نفسه ج ٢ ص ١٠.

(٣) برجشتراسر، التطور النحوي، ص ١٦٨.

للجنس أو (لا) التّبرئة. وهي لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصاً. ويفيد نفيها العموم، وتختص بالنّكرات لشمولها.

وقد وضع النّحاة شروطاً لإعمالها عمل (إنّ) وهذه الشروط هي[1] : أن تكون نافية وأن يكون منفيّها الجنس، وأن يكون نفيه نصّاً، وألّا يدخل عليها جار، وأن يكون اسمها نكرة، وأن يتصل بها وأن يكون خبرها أيضاً نكرة وذلك مثل: لا غلامَ سفرٍ حاضِرٌ.

ويذكر النّحاة أن اسم (لا) يبنى على ما ينصب به إذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف[2] فيبنى على الفتح إذا كان مفرداً أو جمع تكسيرٍ مثل. لا ضررَ ولا ضِرارَ، ومثل لا غِلْمانَ لكَ. ويبنى على الياء. إذا كان مثنّى أو جمع مذكّر سالماً مثل لا خادمينْ لِزيْدٍ، ومثل: لا مهندسينَ في المكْتبِ. ويُبنى على الكسر إذا كان جمع مؤنث سالماً مثل: لا لذّاتِ للشيبِ، ويجوز فتحه في بعض المذاهبِ فيقال: لا لذّاتَ للشيبِ.

أما إذا كان اسم (لا) النّافية للجنس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإنه ينصب مثل: لا صاحبَ برٍّ ممقوتٌ، ومثل: لا قارئاً كِتاباً نادِمٌ، ومثل: لا مُنْفِقاً على الفُقَراءِ مَذْمومٌ.

وتتكرر (لا) إذا كان مدخولها اسماً معرفة، أو تقدّم الخبر على الاسم، وفي هذه الحالة يلغى عمل (لا) ويطل النفي بها قائماً فيقال: لا زيدٌ في الدّارِ ولا عليٌّ. ويقال: لا في الدّارِ رَجلٌ ولا صبيٌّ.

ويضيف النّحاة أن خبر (لا) النافية للجنس يحذف غالباً في لهجة الحجازيين إذا دلّ عليه دليل، وبنو تميم وطِيء يلتزمون حذفه فإذا سئلوا: هل من رَجلٍ في الدّار؟ نفى الحجازيون بقولهم: لا رجلَ، وقد يقولون: لا رجلَ في الدّارِ. وبنو تميم وطَيء يوجبون الحذف فيقولون: لا رجلَ. وأكثر ما يحذف الحجازيون مع (إلّا) نحو: لا إلـهَ إلّا الله ونحو: لا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله.

---

(١) الصبان، حاشيته، ج ٢، ص ص ٣ ، ٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ص ٦ ، ٧.

يتضح مما تقدّم أن الجملة الاسميّة المنفية بـ (لا) تأتي في صور متعددة كثيرة مثل :

﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾[1] .
لا ضيْرَ لا بأْسَ .
لا رجلينْ في الدّارِ .
لا رجالَ في الحجرةِ .
لا لذّاتِ (لَذّاتَ) للشيبِ .
لا طالبَ علْمٍ خاسِرٌ .
لا قبيحاً فعلُهُ مذمومٌ .
لا فاعلاً للخيْرِ مَذمومٌ .
لا زيدٌ في الدّارِ ولا عليٌّ .
لا في الدّارِ رجلٌ ولا امرأةٌ .

وهناك صورة أخرى لنفي الجملة الاسميّة بـ (لا) وهي الصورة التي تعمل فيها (لا) عمل (ليس) في لهجة الحجازيين، وبنو تميم يهملونها . وإعمالها قليل جداً، وذكر النّحاة أنه لم يرد إلا في الشعر[2] . وفي أبيات قليلة منها قول الشاعر:

تعــزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقــياً ولا وَزَرٌ ممّــا قَضــى الله واقِــيــاً

وقد تزاد إليها التاء للتأنيث فتختص حينئذ بالزمان كقوله تعالى: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[3]
والتزم النّحاة في عملها عدم ذكر الجزأين معها، بل لا بد من حذف أحدهما، والأكثر حذف الاسم وقد يحذف الخبر، ولذلك قرئت الآية الكريمة السابقة بنصب (حين) ورفعها[4] .

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥٦ .
(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ١١٩، والصبان، الحاشية، ج ١ ، ص ٢٥٤ .
(٣) سورة ص ، من الآية ٣ .
(٤) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ص ٥٧، ٥٨، والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ص ١٢٢، ١٢٣ .

(جـ) نفي الجملة الاسمية بـ (إنْ) :

تدخل (إنْ) على الجملة الاسمية فتفيد النفي، وقد اختلف النحويّون في إعمالها وانقسموا إلى فريقين حيث ذهب أكثر البصريين ومعهم الفرّاء من الكوفيين إلى عدم إعمالها وخالفهم في ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين وأبو علي الفارسي وابن جنّي فأجازوا إعمالها. وروى الكسائي أنه سمع أعرابياً يقول: إنّا قائماً، فأنكرها عليه وظنّ أنها إنّ المشددة وقعت على (قائم). قال: فاستثبتّه، فإذا هو يريد إنْ أنا قائماً فترك الهمزة وأدغم[1] ومؤدّى هذا الكلام أن الأعرابيّ قد أعمل (إنْ) عمل (ليس) فنصب الخبر وهو (قائماً).

واشترط النحاة لإعمالها[2] بقاء الترتيب، فلا يتقدّم الخبر على المبتدأ، وبقاء النّفي بها فإذا انتقض بإلّا بطل عملها، وأفادت الحصر والتوكيد نحو قوله تعالى: [3] ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾

وقوله[4]: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾.
ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتيْن، فهي تعمل في المعرفة كما تعمل في النكرة تقول: إنْ رجلٌ قائماً وإنْ زيدٌ قائماً. وإنْ زيدٌ القائمَ.

واستشهد القائلون باعمالها عمل (ليس) بالسّماع، ورووا أمثلة من القراءات والشعر وأقوال العرب منها ما ذكره أبو حيان[5] عن قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى[6]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١١٦.
(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١١٦، الحضري، الحاشية، ج ١، ص ١٢٢.
(٣) سورة الملك، من الآية ٢٠.
(٤) سورة الأنعام، من الآية ٥٧.
(٥) انظر: البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤٤.
(٦) سورة الأعراف، من الآية ١٩٤.

حيث قرأ (إنْ) مخففة و (عباداً) بالنصب ومما ذكر في تخريج القراءة أنّ (إنْ) نافية رفعت الاسم ونصبت الخبر. ورووا من الشعر قول الشاعر:

إنْ هـو مسْـتَـولِـيـاً على أَحـدٍ إلّا عَلى أضـعـفِ المـجَـانـيـنِ

وقول الآخـر:

إنِ المَـرْءُ مَيْتـاً بانْقِضـاءِ حَياتِـه ولٰـكِنْ بِـإنْ يُبْغَـى عليْهِ فَيُخْـذَلا

ومن أقـوال العـرب: (إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلّا بالعافِيَةِ). وقولهم: (إنْ ذٰلكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ).

وأفـاد اللغـويون بأن إعـمال (إنْ) عمل (ليس) لهجة أهل العالية[1] أما جمهور البصريين فقد أنكروا عملها، وتأولوا الأمثلة الواردة، فذكروا أنّ المرفوع الذي يلي (إنْ) مبتدأ حُذِف خبره، والمنصوب مفعول به لفعل محذوف تقديره أرى مثلاً[2].

ونرى أن جمهور البصريين قد جانبهم الصواب فيما ذهبوا إليه، وأن تخريجهم القائم على التأويل لا يخلو من تعسف ولا مبرر له إذا صح النقل عن العرب، وصحت نسبة إعمال (إنْ) عمل (ليس) إلى لهجة أهل العالية، فالملاحظ أن اللغة الفصحى تغذّيها اللهجات وتزيد من ثرائها. ومهما يكن من أمر، فقد أضاف اللغويون أن نفي الجملة الاسمية بـ (إن) وإعمالها عمل (ليس) قليل[3] وهكذا فالأكثر شيوعاً نفي الجملة الاسمية بـ (ليس) و (مـا).

٢ ـ نصب الجزأين (المبتدأ والخبر) بإنَّ وأخواتها :

تدخل (إنّ) وأخواتها على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر وهذه هي اللغة المشهورة، وقد روى جماعة من العلماء أن قوماً من العرب ينصبون بإنّ وأخواتها

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١١٦.
(٢) الصبان، الحاشية، ج ١، ص ٢٥٥.
(٣) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٩١.

الجزأين معاً (المبتدأ والخبر) وأوردوا بعض الشواهد[1] من الفراءات والشعر والنثر منها قراءة سعيد بن جبير للآية الكريمة[2] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ بنصب (عِباداً) حيث خَرّجها بعض العلماء على أنّ (إنْ) مخفّفة من الثّقيلة ناصِبَة للجزأين: الاسم (الذينَ) والخبر (عِباداً). ومن الشعر قول الشاعر:

إذا اسْوَدَّ جنْحُ اللَّيْلِ فلْتأْتِ ولْتكُنْ خُطاكَ خِفافاً إنّ حُرّاسَنا أُسْداً

وقول الآخر:

قَدْ طَرقَتْ لَيْلى بلَيْلٍ هاجِعاً يالَيْتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعاً

ومن النثر سُمع قول العرب: (لعلّ زيداً أخانا). وأورد الميداني في أمثاله قول العرب (ليتَ القِسيَّ كلَّها أرجُلا) ونسب هذه اللغة إلى بني تميم[3].

رفض جمهور النحويين هذه اللغة ووصفوها بالشذوذ[4]، وتأوّلوا الأمثلة[5] الواردة منها على أن الجزء الثاني حال، وخبر إنّ وأخواتها محذوف. وعلى هذا يصبح التقدير في قول الشاعر: إنَّ حُرّاسَنا أسداً: نَلْقاهُم أُسداً، فتكون (أُسْداً) حالاً. وهكذا في بقية الأمثلة.

وفي اعتقادنا أن هذا التأويل لا يخلو من تعسف، ذلك أن نصب الجزأين بإنَّ وأخواتها منسوب إلى لهجة، واللهجة لها طريقتها الخاصة في التعبير، ولا يجوز تأويلها تأويلاً منطقياً.

---

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ١٥٦، والأشموني، شرحه ج ١، ص ١٣٥، والصبان حاشيته، ج ١، ص ص ٢٦٩، ٢٧٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ج ٤، ص ٤٤٤.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١٩٤.

(٣) أحمد بن محمد الميداني، مجمع الأمثال، ج ٢، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٥م)، ص ١٨٧.

(٤) الصبان، حاشيته، ج ١، ص ٢٥٥.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٩.

وهناك صورة أخرى لإنّ وأخواتها مع الجملة الاسمية لا تعمل فيه هذه الحروف شيئاً. ويبقى كل من المبتدأ والخبر على حاله مرفوعاً. فقد روى سيبويه[1] أن ناساً من العرب يقولون: (إنَّ بكَ زيْدٌ مأخوذٌ) وروى ثعلب عن الكسائي والفراء أنهما حكيا قول العرب [2]: (إنَّ فيكَ زَيْدٌ راغِبٌ). فهل كانت هذه الصورة لهجة عربية قديمة؟ ربما كان الأمر كذلك. فقد اتبع علماء العربية هذا التقليد، حيث كانوا ينقلون عن العرب دون نسبة اللهجة إلى قبيلتها أحياناً.

خلاصة ما تقدم أن بناء جملة إنَّ وأخواتها مع المبتدأ والخبر قد تعددت صوره بفضل تعدد الفعاليات القبلية في الفصحى، وقد ورد هذا البناء في ثلاث صور على النحو التالي:

١ ـ الصورة الأولى: عدم إعمال إن وأخواتها، ورفع كل من المبتدأ والخبر بعدها كقولهم:

إنَّ فيكَ زيْدٌ راغِبٌ. وقد وردت هذه اللهجة غير منسوبة.

٢ ـ الصورة الثّانية: نصب الجزأيْن بإنّ وأخواتها كقولهم: لعلَّ زيْداً أخانا وقد نسبت هذه اللهجة إلى تميم.

٣ ـ الصورة الثالثة: نصب المبتدأ ورفع الخبر بإن وأخواتها مثل إنّ محمداً مجتَهِدٌ وقد انتشرت في معظم أحياء العرب.

وهكذا يتضح أن هذه الظواهر اللغوية قد وردت في صور مختلفة منها صورتها المشهورة التي تنصب فيها هذه الحروف الناسخة المبتدأ وترفع الخبر. وقد شاعت هذه الصورة، وكثر استعمالها بين العرب على مر الزمن، في وقت قل فيه استعمال الصورتين السابقتين. ولعلّهما تمثلان مرحلتين سابقتين من مراحل هذه الظاهرة.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٣٤.

(٢) أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، ج ١، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م)، ص ٦٥.

وهذا التفسير على أي حال يريحنا من التأويل والتقدير، ويعفينا من الحكم على لهجات عربية بالشذوذ. والأهم من هذا كله أنه يقرّبنا من مناهج البحث الحديثة في اللغة. ومن روح العصر الذي نعيش فيه.

٤ - إعمال (قال) عمل (ظن وأخواتها) :

تدخل (ظن وأخواتها) على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ والخبر معاً مفعولين لها بعد استيفاء فاعلها نحو: ظَنَنْتُ أخاكَ قادِماً، ونحو قوله تعالى[1] :

﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾

وهذا هو الأصل والمشهور في هذه الأفعال الناسخة، وقد تعتريها حالات أخرى تؤدي إلى إبطال عملها أو تعليقه على ما هو معروف ومفصل في كتب النحو[2] .

أما الفعل (قال) فيتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين، ومفعوله إما مفرد نحو: قلْتُ الحقَّ، أو جملة نحو: قلْتُ: زَيْدٌ منطلِقٌ.

وعندما يتعدى (قال) إلى مفعولين فإنه يتضمّن معنى (ظَنّ)، وقد اشترط النحويون لإعماله أربعة شروط هي[3] : أن يكون الفعل في صيغة المضارع، وأن يكون للمخاطب، وأن يسبقه استفهام، وألا يفصل بينه وبين الاستفهام فاصل غير الظرف أو المجرور أو معمول الفعل. فإذا تحقّقت هذه الشروط الأربعة جاز نصب المبتدأ والخبر على المفعولية مثل: أتقولُ زَيداً قادِماً: وجاز رفعهما مثل: أتقولُ: زيدٌ قادِمٌ؟ وفي هذه الحالة الأخيرة تكون الجملة الاسمية في محل نصب مفعول به على الحكاية.

أما إذا فُقِدَ أحد هذه الشروط الأربعة فليست هناك إلا حالة واحدة وهي الرفع مثل: يَقولُ محمدٌ مسافِرٌ.

---

(١) سورة البقرة، من الآية ١٧٣.

(٢) الأشموني، شرحه، ج ١ ، ص ص ١٥٩، ١٦٠.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب ج ١ ، ص ص ١٢٢، ١٢٣، والخضري حاشيته، ج ١، ص ١٥٥، والصبان، حاشيته، ج ٢، ص ص ٣٦، ٣٧.

هذا الوجه المتقدم في استعمال (قال) عند دخولها على الجملة الاسمية هو الشائع بين العرب. وقد حكى النّحويون[1] وجهاً آخر نسبوه إلى بني سليم حيث يذهب هذا الحي من العرب إلى إعمال (قال) عمل (ظن) وأخواتها فينصب الجزأين بها مطلقاً وبلا شروط سواء أكان الفعل مضارعاً أم غير مضارع مسبوقاً باستفهام أم غير مسبوق به مثل: أقولُ زيداً منطلَقاً.

يتّضح مما تقدم أن بناء الجملة الاسمية عند دخول الفعل (قال) عليها يأتي في صورتيْن:

الأولى: رفع المبتدأ والخبر بعدها مثل: قُلْتُ: محمدٌ مسافِرٌ. وهذه الصّورة هي المستعملةُ بين جمهور العرب، وهي الأكثر شيوعاً في اللغة ويجوز عند هؤلاء إعمال (تقول) عمل (ظن) وأخواتها بالشّروط المذكورة قبل سطور.

الثانية: نصب المبتدأ والخبر بعد (قال) مطلقاً مثل: قُلْتُ زيداً قادِماً. وهذه لغة بني سليم حيث يُعملون (قال) عمل (ظن وأخواتها) فَيُعدّونَها إلى مفعولين وهذا البناء قليل الاستعمال في اللغة.

٥ - (عسى) بين التّمام والنقصان :

الفعل (عسى) من أفعال الرجاء وهى أفعال ناسخة تعمل عمل كان وأخواتها. وقد اختصت (عسى)[2] من بين أخواتها أفعال المقاربة والرجاء والشروع[3] . بأنها إذا تقدم عليها اسم جاءت على وجهين هما[4] :

الأول: أن تكون تامّة، وأن والفعل بعدها في محل رفع فاعل لها وتبقى (عسى) على حالة واحدة سواء أكان الاسم قبلها مفرداً أم مثنى أم جمعاً، مذكراً أم مؤنثاً. وهذه

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ١٢٤، والسيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٤٥.

(٢) وقيل: اخلولق وأوشك أيضاً مثل عسى.

(٣) هذه الأفعال أحد عشر فعلاً: ثلاثة للمقاربة وهي: كادوكرب وأوشك، وثلاثة للرجاء وهي: عسى وحرى واخلولق، وخمسة للشروع هي: أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق.

(٤) انظر: الأشموني، شرحه، ج ١، ص ١٣٢، والخضري، حاشيته، ج ١ ص ١٢٧، والصبان، حاشيته، ج ١، ص ٢٦٦.

لهجة أهل الحجاز في (عسى) حيث يقال:

زَيدٌ عَسى أنْ يَنْجَحَ.

هِنْد عَسى أن تَنْجحَ.

الطّالبانِ عَسى أن يَنْجَحا.

الطّلاب عَسى أنْ يَنْجَحوا.

الطّالِباتُ عَسى أنْ يَنْجَحْنَ.

الثاني: أن تكون ناقِصة وفي هذه الحالة ترفع ضميراً مستتراً أو متصلاً بها يكون اسماً لها، وأنْ والفعل بعدها في محل نصب خبر لها. ويطابق الضمير المتصل بها الاسم الذي قبلها في عَدده وَجِنْسه. وهذه لهجة تميم في (عَسى) حيث يقال:

الغائِبُ عَسى أنْ يَرْجعَ.

الغائِبةُ عَسَتْ أنْ تَرجعَ.

الغائِبانِ عَسَيا أنْ يَرْجعا.

الغائِبون عَسَوْا أنْ يَرْجعوا.

الغائِباتُ عسينَ أنْ يَرْجَعنَ.

وقد أخذت الفصحى بلهجة أهل الحجاز في (عَسى) فوردت في القرآن الكريم في قوله تعالى[1]: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ ﴾

فقيل (عَسى أنْ يَكونوا) و (عَسى أنْ يَكُنَّ) ولو كانت على لهجة تَميمٍ لقيل (عَسَوْا أنْ يَكونوا) و (عَسينَ أنْ يَكُنَّ).

---

(١) سورة الحجرات، من الآية ١١.

ثانيا : الصفات اللهجية في بناء الجملة الفعلية

١ ـ تَعدّي الفعل ولُزومه :

قسم النّحويون الفعل إلى متعدّ ولازم، وعرّفوا المتعدي بأنه الفعل الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو قوله تعالى[١] : ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ واللّازم هو الفعل الذي لا مفعول لَه نحو قوله تعالى[٢] : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾

أو الفعل الذي يُعدّى إلى مفعوله بحرف جَرّ نحو قوله تعالى[٣] : ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ .

أما الفعل الذي يُعدّى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أُخرى مع شيوع الاستعمالين مثل: نَصَحْتُ لَهُ فقد اختلف فيه النحاة على ثلاثة مذاهب[٤] : فريق ذهب إلى أنه متعدّ والحرف زائد، وفريق آخر رأى أنه لازم وحذف حرف الجر منه على سبيل التوسع، وفريق ثالث جعله واسطة أي ليس متعدياً ولا لازماً.

وبغضّ النظر عن اختلاف مذاهب النحاة في حكم هذا الفعل فإنه (لا سبيل إلى معرفته إلا بالسّماع)[٥] وقد سمع عن العرب في صورتين.

إحداهما : التعدية بحرف الجر.

والثانية : التعدية بحذف حرف الجر ووصل الفعل إلى مفعوله بنفسه. فكيف يكون للظّاهرة صورتانِ في آن واحد؟

---

(١) سورة إبراهيم، من الآية ٦.

(٢) سورة الرحمن، من الآية ٢٧.

(٣) سورة فاطر، من الآية ٤٤.

(٤) الصبان، حاشيته، ج ٢ ، ص ٨٧.

(٥) ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج ١، تحقيق د/ صاحب أبوجناح (بغداد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٠م)، ص ٣٠٠.

يبـدو أن اللهجـات العربية قد لعبت دوراً في هذه الظّاهرة اللغوية، فقد أورد اللغويون الإشارات التالية:

١ - روى الأخفش[١] أن أهل الحجاز يقولون: هَدَيْتُهُ الطَّريقَ أي عَرَّفتهُ، وكذلك هَدَيْتهُ البيْتَ في لغتهم، وغيرهم يلحق فيه إلى.

٢ - وروى الأخفش أيضـاً في مكـان آخر[٢]: (أهل الحجاز يقولون: كِلْتُ زيداً وَوَزَنْتُهُ أيْ كِلْتُ لَهُ وَوَزَنْتُ له).

٣ - وروى يونس أنّ[٣] العرب لا تقول تَزَوَّجْتُ بها إنما تقولُ تَزَوَّجْتُها.

٤ - ورَوى ابن سلام قال[٤] (قال أبو البَيْدَاء: تميم يقولون تَزَوَّجْتُ بامْرأةٍ ولا يبعد أن يكون قوله زَوَّجْناكَها على أنه حذف الحرف فوصل الفعل).

وهكذا يتضح من الروايات السابقة أن لهجة تميم تذهب إلى تعديه الفعل بحرف الجر بينما تذهب لهجة أهل الحجاز إلى حذف حرف الجر ووصل الفعل إلى مفعول مباشر. فأيُّ هاتيْن الصّورتين أقدم؟

يرى ابن عصفـور[٥] أنّ (نَصَحْتُ زَيْداً وأمثـاله الأصل فيه نَصَحْتُ لزيْدٍ، ثم حذف حرف الجر منه في الاستعمال وكثُر فيه الاصل والفرع).

ومؤدى هذا الكلام أن الأصل في استعمال هذه الأفعال هو أن تتعدى إلى مفعولها بحرف الجر وقد يحذف حرف الجر منها فتتعدّى إلى مفعولها مباشرة، أي أن الأصل فيها اللزوم ثم عرض لها التعدي في استعمالات حادثة مما يشير إلى أن لهجة تميم هي الصورة الأقدم ثم تطوّرت هذه الصّورة في لهجة الحجاز بأن استغنى الحجازيون عن حرف الجر ووصلوا الفعل إلى مفعوله.

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ١٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٣٢.

(٣) علي بن إسماعيل بن سيده، المخصص، ج ٤ (القاهرة، بولاق، ١٣١٧هـ)، ص ٢٦.

(٤) المصـدر نفسـه، ج ٤، ص ٢٦. ويشير بقوله - (زوّجناكها) إلى الآية الكريمة - فلما قضى زيد منها وطرا (زوّجناكها) سورة الأحزاب، من الآية ٣٧.

(٥) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ٣٠٠.

وقد لاحظ ابن هشام[1] في تتبعه لهذه الظّاهرة اللغوية أنّ الأكثر في ورود هذه الأفعـال هو التّعـدية بحرف الجر. ويعتقد الدكتور نهاد الموسى[2] أن العربية قد اتجهت في تطوّرها إلى حذف الجار ووصل الفعل إلى مفعوله مباشرة.

ويحتمل أن يكون سقوط حرف الجر من الاستعمال في زمن عصور الاحتجاج حادثاً طارئاً، وربما كان في طور النشأة، فلم يتسع انتشاره، ولهذا قل استعمال هذه الأفعال متعدية بنفسها. فمن خلال استقرائنا لاستعمال بعض هذه الأفعال في القرآن الكريم وجدنا أن الفعل (نَصَحَ) قد ورد متعدياً بحرف الجر (اللام) خمس مرات، ولم يرد متعدّياً بنفسه. أما الفعل (رَضِيَ) فقد استعمل في القرآن الكريم على النحو التالي:

لازماً ٦ مرات.
متعدياً بحرف الجر ٢٣ مرة.
متعدياً بنفسه ٩ مرات.
والفعل (شَكَرَ) استعمل على النحو التالي:
لازماً ٣٥ مرة.
متعدياً بحرف الجر ٨ مرات.
متعدياً بنفسه ٣ مرات.

وخـلاصـة ما تقـدم أن ظاهـرة التعـدي واللزوم قد مرت بمـرحلتين تاريخيتين مختلفتين، مالت العربية في أولاهما إلى تعدية الفعل اللازم إلى مفعوله بحرف الجر، ثم ما لبث أن تطوّرت هذه الظّاهرة في البيئة الحجازية فسقط حرف الجر في المرحلة الثانية، مما يعني أن العربية قد سارت في تطورها نحو حذف الجار وإيصال الفعل بمفعوله. وقد استعملت الصّورتان في القرآن الكريم، لكن الصورة الأولى (التعدية بحرف الجر) كانت أكثر وروداً من خلال الأمثلة المتقدمة.

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٢ ، ص ١٧٩.

(٢) د / نهاد الموسى، في تاريخ العربية، ص ٢٢٠.

٢ ـ مطابقة الفعل للفاعل :

يتفق جمهور النحاة على أن الفعل يبقى مفرداً إذا أسند إلى فاعل مفرد نحو قوله تعالى[١] : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴾
أو فاعل مثنّى نحو قوله تعالى[٢] : ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾
أو فاعل جمع نحو قوله تعالى[٣] : ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ ﴾
وقوله[٤] : ﴿ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ﴾
وهذه هي اللغة المشهورة والأوسع انتشاراً بين العرب.

ويروي النّحاة أن قوماً من العرب يذهبون إلى المطابقة بين الفعل والفاعل (ونائبه) وقد أشار سيبويه إلى تلك اللهجة فقال[٥] : (واعلَمْ أن من العرب من يقول: ضَربوني قَومُكَ وضرَباني أخواكَ، فشبّهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في قالَتْ فُلانَةُ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة). واشتهرت هذه اللهجة في كتب النحو بلغة (أكَلوني البرَاغيثُ) ونسبت إلى قبيلة طَيْء[٦] تارةً وقبيلة بلحارث بن كعب[٧] تارة أخرى وقبيلة أزد شنوءه تارة ثالثة.[٨]

وأورد النّحاة عدداً من الشواهد على هذه اللهجة منها[٩]

تولّى قتالَ المارقينَ بنفسِه وقد أسلَماهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

فالحق بالفعل (اسلم) ألف الاثنين، ولو جاء على اللغة المشهورة لقال (أسْلَمه).

---

(١) سورة القمر، من الآية ١.
(٢) سورة النساء، من الآية ٧.
(٣) سورة الكهف، من الآية ٥٣.
(٤) سورة الممتحنة، من الآية ١٠.
(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢ ص ٤٠.
(٦) الصبان، الحاشية، ج ٢، ص ٤٨.
(٧) الخضري، الحاشية، ج ١ ، ص ١٦١.
(٨) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٢٥٧.
(٩) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج ١، ص ١٦٧، والصبان، حاشيته، ج ٢، ص ٤٧، والخضري، حاشيته، ج ١، ص ١٦١.

وقوله :

أُلْفِيتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذا واقِيَهْ

فألحق بالفعل (أُلْفِيَ) ألف الاثنين، ولو كان على اللغة المشهورة لقال (أُلْفِيَتْ)

وقوله :

يَلومونَنى فـي اشْتِراءِ النَّخيلِ أهْـلي فَكُلُّهُـمُ يَعْـذِلُ

فألحق بالفعل (يَلومُ) واو الجماعة، ولو جاء على اللغة المشهورة لقال (يَلومُني)

وقوله :

رَأَيْنَ الغَواني الشَّيْبَ لاحَ بِعارِضي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بالخُدودِ النَّواضِرِ

فألحق بالفعل (رأى) نون النسوة، ولو جاء على اللغة المشهورة لقال (رَأت).

رفض جمهور النّحويين الشواهد المتقدمة، وتأوّلوها بأوجه مختلفة لتسير وفق قواعدهم التي ارتضوها، فذهب فريق منهم وعلى رأسهم سيبويه إلى أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة في الأمثلة المتقدمة ليست ضمائر بل علامات للتثنية والجمع، كما أن التّاء في قولهم قامَتْ هِنْدٌ علامة للتأنيث.

ومن النّحويين من يجعلها ضمائر في محل رفع فاعل أو نائب فاعل، ويجعل الاسم الظاهر بعدها بدلاً منها، أو مبتدأ مؤخراً والجملة الفعلية السابقة خبراً له[1] .

ويعيب أحد الباحثين المحدثين على النحويين القدامى أخذهم بتلك الشواهد المتقدمة ومحاولة تأويلها، ويعتبر عملهم نوعاً من الخلط المنهجي بين الفصحى واللهجات فيقول[2] : (ونحسب أن النحاة ما كانوا في حاجة إلى هذا التأويل لو أنهم لم يلتزموا بكل النّصوص المنسوبة إلى عصر الاستشهاد، بل بما تجرّد من الخصائص اللهجية منها، ومن ثم فإنّ تأويل هذه النصوص كقبولها ليس سوى مظهر من مظاهر الخلط في مستويات الأداء اللغوي بين الفصحى واللهجات). ثم يختم كلامه في هذه المسألة قائلاً[3] : (وهكذا نصل إلى أن موقف النحويين سواء منهم من التزم بظاهر

(١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) د / علي أبو المكارم، الجملة الفعلية(القاهرة: مكتبة الشباب، بدون تاريخ)، ص ١٤١.

(٣) المصدر نفسه، ١٤٢.

هذه النصوص أو قال بتأويلها ـ يَتّسم بالخطأ المنهجي إذ يفترض في اللغة ماليس منها، ويقنن لظواهر لا تنتمي نصوصها إليها، بحيث تُسلِم قواعده بالضّرورة إلى مخالفتها).

ونحن وإنْ كنا نوافق الباحث على عدم جواز الخلط في مستويات الأداء اللغوي بين الفصحى واللهجات لما في ذلك من خطأ منهجي يقود إلى قواعد مضطربة لكننا لا نُسلّم له قوله في سياق نقده لمنهج النّحويين: (إذ يفترض في اللغة ماليس فيها ويقنن لظواهر لا تنتمي نصوصها إليها). نظراً لما ينطوي عليه هذا الكلام من إخراج ظاهرة (أكلوني البراغيث) من اللغة الفصحى ونفي انتمائها إليها، علماً بأنها قد وردت في القرآن الكريم ـ المثل الأعلى في الفصاحة ـ في قوله تعالى[1]: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾

وفي قوله[2]: ﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾

ونُعيد إلى الأذهان[3] في هذا المقام أنّ اللغويين قد بَنَوا منهجهم في فصاحة اللغة على أسس منها مدى شبه تلك اللغة بلغة القرآن الكريم، وقد عبّر المبرد عن هذا المنهج بوضوح في قوله[4] . . (وإنّما يقال بنو فلان أفصح من بني فلان أيّ أشبه لغة بلغة القرآن ولغة قريش). فكيف يتأتّى إخراجها من الفصحى وقد ثبت ورودها في القرآن الكريم؟ لا نعتقد أن هذا الأمر مقبول.

وفي إشارة الدكتور عبده الراجحي لقراءات الآيتين الكريمتين السابقتين أكد انتساب هذه الظاهرة (أكلوني البراغيث) إلى اللغة الفصحى فقال[5] (وهذه القراءات تدل بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه اللهجة كانت معروفة ومعترفاً بها في الفصحى).

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية ٣.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٧١.

(٣) انظر: البحث ص ص ٦، ٧.

(٤) المبرد، الفاضل، ص ١١٣.

(٥) د / عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٨٧.

ومهما يكن من أمر فإن قبول هذه الظاهرة في العربية الفصحى يؤدي إلى وجود صورتَيْن: تذهب إحداهما إلى وجوب إفراد الفعل مع الفاعل أو نائبه في كل حال سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً، وتذهب الثانية إلى مطابقة الفعل لفاعله أو نائبه في التثنية والجمع.

ومعنى هذا الكلام وجود ازدواجية في التقعيد للظّاهرة الواحدة، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة اللغة. فمن المعروف أن اللغة تنحو إلى التنظيم، وإلى تحقيق الانسجام في قواعدها وقوانينها، حتى لا يؤدي استخدامها إلى اللبس والغموض، والازدواجية تؤدي إلى الاضطراب وتتعارض مع تحقيق الهدف من استعمال اللغة في توفير التفاهم بين أبنائها.

من هذا المنطلق نحسب أن جمهور النحاة رفضوا لغة (أكلوني البراغيث) وتأولوا شواهدها.

ونحن إذ نوافقهم على رفض الازدواجية في قواعد اللغة إلا أننا نختلف معهم في منهجهم فلا نميل إلى التأويل، ولكننا نحاول تفسير هذه الظاهرة من وجهة النظر اللغوية الحديثة فنقول: يبدو أن مطابقة الفعل للفاعل أو نائبه تمثّل مرحلة من مراحل التطور اللغوي في حياة اللغة العربية الفصحى، فقد أفاد المحدثون أن [1] الأصل في اللغات السّامية أن يعامل الفعل فيها معاملته في لغة (أكلوني البراغيث). مما يشير إلى أن تثنية الفعل وجمعه مع الفاعل المثنّى والفاعل الجمع أسبق من إفراده معهما. وهذا يعني حدوث تطور في اللغة العربية الفصحى أدى إلى تخلّصها من المطابقة واتجاهها إلى إفراد الفعل مع الفاعل في كل حال. وقد شاعت هذه الصورة الحادثة بين العرب وأصبحت القاعدة العامة في العربية الفصحى. على أن الصورة القديمة (أكلوني البراغيث) لم تمت، وبقيت تستعمل في بيئة صغيرة محافظة وهذا ما أشار إليه سيبويه في عبارته السّابقة قبل سطور عندما وصفها بأنها لغة قليلة. ونستطيع أن نتبين ذلك بوضوح من خلال نظرتنا في بناء الجملة الفعلية في القرآن الكريم حيث يتضح

(١) د / رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، ص ٨١.

أن إفراد الفعل مع فاعله في جميع الأحوال هي السّمة الغالبة وأن المطابقة بينهما لم ترد إلا في آيتين على النحو المتقدم قبل قليل.

ومما يجدر الإشارة إليه أن لغة (أكلوني البراغيث) مازالت هي الصورة الدارجة في كثير من اللهجات العربية الحديثة حيث يقال: (ظلمونى الناس)، و(ناموا الأولاد) وهي أيضاً (القاعدة المطردة الآن في العبرية مثل KATIVA HAYYILADIEM كتبوا الأولاد[1].

ثالثاً: الصفات اللهجية في مكملات الجملة:

المقصود بالمكملات ما يذكر في الجملة ـ فعلية كانت أو اسمية ـ زائدا عن ركنيها الأساسيين المسند والمسند إليه، وهما الفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية. وقد سمّاها بعض اللغويين بالمخصّصات لأنها تخصص الإسناد كله أو ما وقع في نطاقه وسماها آخرون بالمقيدات لأنها تعمل على تقييد الإسناد وتحديد جهته.

وبالرغم من اختلاف هذه المسمّيات إلا أن مضمونها واحد، فالمقصود أنه يمكن الاستغناء عنها، والاكتفاء بالمسند والمسند إليه، على أن إضافتها إلى بناء الجملة ليست لفظية فحسب بل تأتي لإفادة معنى في الجملة: فقد تكون لبيان جهة وقوع الفعل (المفعول به)، أو لبيان الزمان والمكان (الظرف)، وقد تجيء لتأكيد الفعل أو بيان نوعه (المفعول المطلق)، أو لبيان علّة حدوثه (المفعول لأجله)، أو لبيان معنى المصاحبة (المفعول معه)، وقد تكون لتوضيح حدوث الفعل وهيئة صاحبه (الحال)، أو لرفع الإبهام وإزالة اللبس عنه (التمييز).. أو غير ذلك.

وليس من غرض الدّراسة تناول هذه المكملات جميعها بعد أن حصرت نفسها ببيان الصفات اللهجية في بناء الجملة. لذلك فسوف يقتصر حديثنا على تلك المكملات التي تركت فيها اللهجات أثرها، من واقع ما أورده النحاة واللغويون في

---

(١) انظر: د / عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص ١٨٨.

كتبهم. كما أن الكلام عنها لن يكون شاملاً، ولكنه سيتناول الجوانب التي تأثرت باللهجات. وعلى هذا الأساس فالمكملات المقصودة بالدراسة هي:

الحال.

الظرف.

المفعول لأجله.

المفعول معه.

الاستثناء.

١ ـ الحـــال:

يعـرف النحـويّون الحـال بأنـه (الـوصف، الفضلة، المنتصب، للدلالـة على هيئة)[١]. وهكذا يتضح أن الأصل في الحال المفرد أن يقع وصفاً كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل.

وقد يأتي الحال على خلاف الأصل بأن يكون مصدراً نحو قوله تعالى[٢]: ﴿ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾

وقوله[٣]: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ وقوله[٤]: ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾

فإن المصادر سَعياً، جِهاراً خَوْفاً قد وقعت في الآيات السابقة أحوالاً، وهي في تقدير اسم فاعل في مذهب سيبويه[٥]، فكأنه قيل: ساعِياتٍ، جاهراً، خائفين.

وقد يأتي الحال اسماً جامداً لا مشتقاً نحو قوله تعالى[٦]: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ فإن (بَشَراً) حال، وقد سوّغ وقوعه كذلك كونه موصوفاً[٧].

---

(١) الخضري، الحاشية، ج ١، ص ٢١٢.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٦٠.

(٣) سورة نوح، من الآية ٨.

(٤) سورة الأعراف، من الآية ٥٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٧٠.

(٦) سورة مريم، من الآية ١٧.

(٧) د/ علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص ٣١٣.

الحـال المصـدر :

من الحـال المصـدر ما يكون نكرة أو مضافاً أو دالاً على العموم، وقد اختلفت اللهجات فيها على النحو الذي يتضح في السطور التالية:

أ ـ المصدر النـكرة :

يرى سيبـويه والجمهـور وقوع الحال مصدراً نكرة مثل: طَلَعَ زَيْدٌ بَغْتَةً، وقَتَلْتُهُ صَبْراً، والتقـدير باغتـاً، وصـابِراً، ويذكرون كثرة مجيئه على هذا الوجه، إلا أنهم يقصرونـه على السـماع ولا يقيسون عليه، فلا يقال مثلاً جاءَ زيدٌ سرعةً قياساً على الأمثلة السابقة، نظراً لأن وقوع الحال مصدراً نكرة على خلاف الأصل[1] .

ومن المصادر النكرة التي تقع حالاً تلك التي تجيء بعد أمّا نحو قولهم: أمّا عِلْماً فعالمٌ، وقولهم: أمّا عِلْماً فَلا عِلْمَ لَهُ. وقد ذكر سيبويه لغتين للعرب في مثل هذا الكلام:

الأولى لغة تميم : وتذهب إلى نصب المصدر بعد أمّا إذا كان نكرة، وقد ترفعه. أما إذا اتصلت به الألف واللام فليس إلا الرفع في لغتها. وقد بين سيبويه هذه اللغة بعد إيراد الأمثلة المتقدّمة فقال: (وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن لأنهم يتوهّمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا لأنه يمتنع من أن يكون حالاً)[2] واستشهد سيبويه على هذه اللغة بقول الشّاعر[3] :

ألا يـا لَيْـلَ وَيْحَـكِ نَبِّئِـينا فَأَمّـا الجـودُ منْـكِ فَلَيْسَ جـودُ

والثانية لغة أهل الحجاز : وتذهب إلى نصب المصدر بعد (أمّـا) سواء أكان نكرة أم معرفة، وهذا يدل على أنهم يريدون المفعول لأجله، لأنه ينتصب نكرة ومعرفة،

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١ ، ص ٣٧٠، والخضري، حاشيته، ج ١، ص ص ٢١٤، ٢١٥.
(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١ ، ص ص ٣٨٤، ٣٨٥.
(٣) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٣٨٦.

وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة بقوله[1] : (وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره، فمن ثَمّ لم ينصبوا في الألف واللام وتركوا القبح، فكأن الذي توهّم أهل الحجاز البابُ الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك: فَعَلْتُهُ مَخافَةَ ذلك، وكذلك قولهم: أمّا النُّبْلَ فَنَبيلٌ). واستشهد سيبويه على هذه اللغة بقول الشاعر[2] .

ألا ليْتَ شِعْري هَلْ إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبيلٌ فأَما الصَّبْرَ عَنْها فَلا صَبْرا

خلاصة ما تقدم أن المصدر النكرة يجوز أن يقع حالاً في لهجة تميم، وأن لهجة الحجاز لا تجيز نصبه على الحال، بل على أنه مفعول لأجله. وقد أخذت اللغة الفصحى بلهجة الحجازيين فقصرت وقوع المصدر حالاً على السماع، ولم تجعله مقيساً، بل إن الكوفيين ومعهم الأخفش والمبرّد من البصريين ذهبوا إلى عدم جواز وقوع المصدر حالاً وتأولوا الأمثلة الواردة على لهجة تميم، وقالوا إن النصب فيها على المصدرية لا على الحال كما ذهب سيبويه والجمهور[3] .

ومهما يكن من أمرٍ فمن الملاحظ أن الجملة المشتملة على المصدر بعد أما قد تعدّدت صورها بسبب اختلاف اللهجات العربية التي غَذّت اللغة الفصحى فاتّخذ بناؤها الأشكال التالية:

أمّا عِلْماً فعالِمٌ	
أما عِلْمٌ فعالِمٌ	
أما العِلْمُ فعالِمٌ	لهجة تميم
أما عِلْماً فعالِمٌ	
أما العِلْمَ فعالِمٌ	لهجة الحجاز

---

(١) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٣٨٥، ويقصد سيبويه بقوله: (الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له)، باب المفعول لأجله.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٦.

(٣) الخضري، الحاشية، ج ١ ، ص ٢١٥.

ب ـ المصدر المضـــاف :

وذلك قولك : هٰذه مائةُ وَزْنَ سَبْعَةٍ، وهٰذِه مائةُ ضَرْبَ الأمير، وهٰذا ثَوْبُ نَسْج اليَمَنِ. وقد بيّن سيبويه أن للعرب في مثل هذه الأمثلة لغتيْن[1] .

تذهب الأولى إلى نصب: (وَزْن وضَرْب ونَسْـج) على الحال، كأنك تقول وزناً وضرباً ونسجاً. وتذهب الثانية إلى رفع (وَزْن، وضَرْب، ونَسْج).

وتفسير هذا الكلام أن اللغة الأولى تجعل هذه الكلمات مصادر فتنصب بينما تجعلها الثانية اسماً فترفع، وهذا ما أوضحه الخليل بقوله (إذا جعلت (وَزْن) مصدراً نصبت، وإن جعلته اسماً وصفت به)[2] .

وقد حسنت الصفة في قولهم: هٰذِه مائةٌ وزْنُ سَبْعةٍ لأنها نكرة مطابقة للموصوف لكن هذا الكلام لا يجري على المثالين الأخيرين لأن الاسم فيهما (ضَرْب الأمير، نَسْج اليمن) معرفة لا تصلح لوصف النكرة قبلها، ولهذا حمل الخليل رفعهما في هذه الحالة على الابتداء وشرح ذلك بقوله: أستقبح أن أقول هٰذِهِ مائةٌ ضَرْبُ الأمير، فأجعل الضرب صفة فيكون نكرة وصفت بمعرفة، ولكن أرفعه على الابتداء كأنه قيل له ما هي؟ فقال: ضرب الأمير. فإن قال: ضَرْبُ أميرٍ حسنت الصفة لأن النكرة توصف بالنكرة[3] .

ومن المصادر المضافة مصدر خصص بالجار والمجرور، وقد مثّل له سيبويه بقولهم: (رَجَعَ فلانٌ عَوْدَهُ على بَدْئِه)[4]، وأشار إلى أن للعرب في مثل هذا التركيب لغتيْن أيضاً: تذهب الأولى إلى نصب (عَوْده) على الحال، واشترط لذلك أن يكون المصدر مضافاً، وأن يخصص بالجار والمجرور، فالمعنى أن فلاناً رجع كما جاء (فالمجيء موصول به

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢ ، ص ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ١٢٠.

(٣) المصدر نفسه ، ج ٢ ص ص ١٢٠ ، ١٢١.

(٤) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ص ٣٩١ ، ٣٩٢.

الرّجوع، وهو بدْء والرجوع عَوْد[1] وتذهب اللغة الثانية إلى رفع (عوده) على الابتداء فتقول: رجعَ فُلانٌ عوْدُهُ على بَدْئِهِ.

جـ ـ المصادر التي تدل على العموم :

وهـذه المصادر هي : جَميعاً وعامّةً وجَماعةً وقاطِبَةً وطُرّاً وعَمّاً، وقضّهم بقضيضِهم، والجَمّاءَ الغفير.

تقـول : مَرَرْتُ بهم جَميعـاً وعامّةً وجماعَةً وقاطِبَةً وطُرّاً وعمّاً فتنصب أما (قضّهم بقضيضِهم) و ـ والجَمّاء الغفير فقد أشار سيبويه إلى لغتين للعرب فيهما[2] :

الأولى : النصب تقول: مَرَرْتُ بهم قَضَّهم بقَضيضِهم، كأنك تقول مررْتُ بهم انْقَضاضاً، فتنصب على الحال مع أنه معرفة، ذلك لأنه مصدر مُنْبِىءٌ عن فعل في تقدير سيبويه[3] ، وقد استشهد عليه بقول الشماخ[4] .

أتَـتْـني سُلَيْمٌ قضَّـهـا بقـضـيضِـهـا تُمَسِّـحُ حَوْلي بالـبقيعِ سِبـالَهـا

وتقـول: مَرَرْتُ بهم الجَمّاءَ الغَفيرَ، فتنصب (الجَمّاء) على الحال، مع أنه اسم، والحال إذا كان اسماً يكون نكرة، ولا يكون معرفة، وهذا ما جعل سيبويه يضعه في منزلة المصدر كالعِراك في قوله: أرْسلَها العِراكَ أي اعْتراكاً، ويكون التقدير ـ على هذا الأساس ـ في قولهم مررْتُ بهم الجَمّاءَ الغَفيرَ أي جامّين غافِرين.

الثانيـة : الإتباع في الأول، والرفع في الثّاني تقول: جاؤوني قَضُّهم بقَضيضِهم، ومررْتُ بهم قَضِّهم، فتجعل (قضّهم) بمنزلة (كلّهم) توكيداً لما قبله. وتقولَ: هو لك الجَمّاءُ الغَفيرُ فترفع، لكن اللغة الأولى (النصب) في الجماء الغفير أكثر انتشاراً كما أشار سيبويه[5] .

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ص ٣٧٤، ٣٧٥، ج ٢، ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٥.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٧٤.

(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٢.

الحـال الاسـم :

يأتي الحال اسماً جامداً في معانٍ خاصة، كأن يدل على عدد نحو: مَرَرْتُ بهم خَمْستَهُمْ، أو على مفاعلة نحو بايَعْتُه يَداً بيَدٍ، أو على ترتيب نحو: شَرَحْتُ لَه النَّحوَ باباً باباً، أو على سِعْر نحو: بِعْتُ الشِّياهَ شاةً بدرْهمٍ، أو على نوع الشيء نحو: هٰذا مالُكَ ذهباً، فإن الأسماء خمسة، يَداً، باباً، شاة، ذَهباً، وقعت في الأمثلة السابقة أحْوالا، وكان للهجات في بعضها أثر نوضحه في السطور التالية:

أ ـ الحـال الدالة على عدد :

والمقصود هنا الأعداد المضافة إلى الضمير نحو قولك: مَرَرْتُ بِهم ثَلاثَتَهُمْ وأرْبعتَهم إلى العشرة.

وقد بين سيبويه أن للعرب فيها لغتين[1] .

الأولى : لغة أهل الحجاز وتذهب إلى نصب العدد في المثال السابق على الحال.

والثانية : لغة تميم وتذهب إلى الإتباع أي أنهم يجرون العدد على الاسم الذي قبله في الـرفـع والنصب والجـر فيكون في معنى التوكيد، فإذا قلنا جاءَني الطّلابُ خَمستُهم تكون بمعنى جاؤوني كُلُّهم.

ب ـ الحال الدالة على المفاعلة :

وذلك نحو قولك: كلَّمتُه فاهُ إلى فيَّ، كأنك قلت : كَلَّمتُه مُشافهةً، أي كلمته في هذه الحال، وأشار سيبويه إلى أن للعرَب في مثل هذا القول لغتيْن.

تذهب الأولى إلى النصب على الحال كما في المثال السابق.

وتذهب الثانية إلى الرفع على الابتداء فتقول: كَلَّمتُه فوهُ إلى فيَّ أي كلمتُه وهذه حاله تريد أن تخبر عن قربه منك وأنه ليس بينكما أحد.

وقد بيّن سيبويه الفرق بين اللغتين فقال[2] : (فالرفع على قوله كلّمتُه وهذه حالُه

---

(١) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ص ٣٧٣، ٣٧٤.

(٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٩١.

والنصب على قوله كلّمتُه في هٰذِه الحال، فالنصب لأنه حال وقع منه الفعل).

ولا يجوز حذف الجار والمجرور في قولنا كلمته فاهُ إلى فيَّ، فلا يقال كلمته فاه إلّا أن يقال ما بعده أي الجار والمجرور، لأن المعنى المقصود أنك كلمته مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا بين اثنين.

٢ ـ الظـــرف :

يأتي الظرف في الجملة مخصّصاً الاسناد، ومبيّناً زمان وقوع الحدث (ظرف زمان)، أو مكانه (ظرف مكان)، نحو قوله تعالى[١] : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا ﴾

وقوله[١٧٢] ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾

فقد بيّن الظرف (ليلاً) زمان الإسراء في الآية الأولى، وبين الظرف (تحت) مكان المبايعة في الآية الثانية.

ويكون الظرف متصرّفاً وغير متصرّف: فالمتصرّف هو الذي يخرج عن الظّرفية كأن يكون مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو غير ذلك نحو قوله تعالى[٢] : ﴿ هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾

وغير المتصرّف هو الّذي يلزم الظرفية ولا يخرج عنها نحو قوله تعالى[٣] : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا ﴾

وقد اختلفت اللهجات العربية في بعض (الظروف) ـ من حيث تصرّفها وعدمه ـ على النّحو الذي يتضح في السطور التالية:

أ ـ أمْس :

إذا استعملت (أمْسِ) ظرفاً، فالمشهور عن العرب بناؤها على الكسر نحو قولك: لَقيتُه أمْسِ.

---

(١) سورة الاسراء، من الآية ١.

(٢) سورة الفتح، من الآية ١٨.

(٣) سورة الأنبياء، من الآية ١٠٣.

(٤) سورة يوسف، من الآية ٣٦.

وإذا استعملت غير ظرف اختلفت لهجات العرب فيها[1] : فأهل الحجاز يبقون على بنائها على الكسر في الرفع والنصب والجر يقولون : ذَهبَ أمْسِ بما فيهِ، وأحْبَبْتُ أمْسِ ، وما رأيْتُكَ مُذْ أمْسِ ، قال الشّاعر:

اليومَ أعْلَمُ ما يَجيءُ بهِ وَمَضى بفصْلِ قَضائِهِ أمْسِ

وبنو تميم يوافقون أهل الحجاز في النصب والجر، فيبنونها على الكسر. ويخالفونهم في حالة الرفع ، فيرفعونها بالضمة، ويعربونها إعراب مالا ينصرف، قال شاعرهم :

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عنَّ يأسٌ وتَناسَ الّذي تضمَّنَ أمْسُ

ومن بني تميم من يذهب إلى إعرابها إعراب الممنوع من الصرف في الرفع والنصب والجر نحو قولك: مَضى أمْسُ، واعْتكفْتُ أمْسَ وما رأيتُهُ مُذْ أمْسَ. قال الشاعر:

لقد رَأيْتُ عَجباً مُذْ أمْسا عَجائِزاً مِثْلَ السَّعالي خَمْساً

فجرَّ (أمْس) بالفتحة، وهذه لغة قليلة على حَدّ قول سيبويه[2] .

وتأتي (أمْس) متصلة بأل فتعرب، وقد وردت في التنزيل على هذه الوجه نحو قوله تعالى[3] : ﴿ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ﴾ .

وقوله[4] : ﴿ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ﴾

لكن قوماً من العرب يذهبون إلى بناء (أمْس) مع (الـ) قال الشاعر:

وإنّي وقفْتُ اليومَ والأمسِ قبلَهُ ببابِكَ حتّى كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ

فكسر السين في (الأمسِ) وهي في موضع نصب عطفاً على (اليوم). وقد رفض النحاة ذلك وتأولوه على أن (الـ) زائدة وليست للتعريف.

---

(١) انظر : السيوطي همع الهوامع، ج ٣، ص ص ١٨٨، ١٨٩.

(٢) سيبويه، الكتاب ، ج ٣ ، ص ٢٨٥.

(٣) سورة القصص، من الآية ١٨.

(٤) سورة القصص، من الآية ١٩.

وخلاصة ما تقدم أن الظرف (أمس) عندما يخرج عن ظرفيته يأتي في صور مختلفة نتيجة اختلاف الفعاليّات القبليّة. وقد أدّى ذلك إلى تعدّد أوجه بناء الجملة العربية على النحو الوارد في الأمثلة التالية:

ذَهبَ أمسِ بما فيه	(لغة أهل الحجاز، وهي اللغة المشهورة).
ذهب أمسُ بما فيه	(لغة جماعة من تميم).
ما رأيتُكَ مُذْ أمسِ	(أهل الحجاز وجماعة من تميم).
ما رأيتُكَ مُذْ أمسا	(جماعة أخرى من تميم وهي لغة قليلة).
ما رأيتُكَ بالأمْسِ	(اللغة المشهورة/ لغة التنزيل.
وقفْتُ الأمسِ ببابِكَ	(ناس من العرب وهي لغة قليلة).

ب ـ حَيْثُ :

الشائع في استعمال (حيث) أن تأتي ظرفاً للمكان، مبنية على الضم، نحو قوله تعالى[1] : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾.

ومن العرب من بنى (حيثُ) على الفتح طلباً للتّخفيف، ومنهم من بناها على الكسر. وتذهب لغة (طيء) إلى إبدال يائها واواً فيقولون (حَوْثُ).

وتستعمل (حيث) مضافة إلى جملة، وتقل إضافتها إلى مفرد نحو قول الشاعر:

أمـا تَـرى حيـثُ سُهيْـلٍ طالِعـاً

واللغة المشهورة في استعمال (حيث) البناء، وتذهب لهجة[2] . (فَقْعَس) ـ وهم حيٌّ من بني أسـد ـ إلى إعـرابهـا فيقـولـون: جِئْتُ من حَيْثِ جئْتَ. وقُرِىء قوله تعالى[3] : ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

(١) سورة النساء، من الآية ٨٩.

(٢) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣ ، ص ص ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) سورة الأعراف، من الآية ١٨٢.

بكسر التاء في (حيث) ويمكن أن تكون هذه الكسرة كسرة إعراب على لغة فَقْعَس، أو كسرة بناء على لغة من بنى (حيث) على الكسر.

جـ ـ لَـدُنْ:

ظرف مكان مبني على السكون بمعنى عند، نحو قوله تعالى[1] : ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾.

وقد يحذف بعض العرب[2] النون من (لَدُنْ) فتصير على حرفين، نحو قول الرّاجز:

يَسْتَوعِبُ البَوْعينْ منْ جَريره من لدُ لَحْيبه إلى مُنْحوره

فإذا أضيفت إلى ضمير رُدَّت إليها النون كقوله تعالى[3] : ﴿وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾.

والمشهور في استعمال (لَدُنْ) أن تكون مبنية، وإعرابها لغة[4] قيسيّة، وبه قرأ عاصم قوله تعالى[5] : ﴿بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾

بكسر النون وإشمام الدال السّاكنة الضم، وأصله ضم الدال وسكون النون.

د ـ ذا صباح، ذات ليلة:

إذا أُضيفت (ذو) و (ذات) إلى زمان، فالشائع بين العرب عدم تصرفهما، والتزامهما النصب على الظرفيّة فيقال: لَقيتُهُ ذا صَباحٍ وذاتَ لَيلةٍ، كما يقال: سيرَ عليْهِ ذا صَباحٍ وذاتَ لَيْلَةٍ.

---

(١) سورة آل عمران، من الآية ٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤ ، ص ٢٣٤.

(٣) سورة الاسراء، من الآية ٨٠.

(٤) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣ ، ص ٢١٦.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٢.

وهذه هي اللغة الجيّدة على حدّ تعبير سيبويه[1] على أنّ قوماً من العرب هم قبيلة (خَثْعَمَ) أجازوا فيها التصرّف، فيقال على هذه اللغة: سيرَ عليْه ذو صَباحٍ وذاتُ لَيلةٍ بالرفع لأن موقعها الإعرابي هنا نائب فاعل. قال رجل من خثعم[2]:

عَزَمْتُ عَلى إقامَةِ ذي صَباحٍ لشيء ما يُسوَّدُ مَنْ يَسودُ

وهكذا يتضح أن بناء الجملة في هذه الحالة يتّخذ صورتين هما:

سيرَ عليْهِ ذا صَباحٍ وذاتَ لَيلةٍ (اللغة المشهورة والشائعة).
سيرَ عليْه ذو صَباح وذاتُ ليلة (لغة خَثْعَمَ وهي لغة قليلة).

هـ ـ صباح مساء، ويوم يوم:

وأما صباح مساء ويوْمَ يوْمَ وأشباهها من (الظّروف) فإن للعرب فيها (من حيث التصرف وعدمه) لغتيْن[3].

تذهب الأولى إلى عدم التصرف والتزام النصب على الظرفيّة حيث تركّب هذه (الظّروف) تركيباً مزجياً، ويُبنى الجزآن على الفتح كَخمسة عشرَ فيقال: محمّدٌ يَزورُنا صَباحَ مَساءَ ويَوْمَ يوْمَ أي كلَّ صباحٍ ومَساءٍ، وكلَّ يومٍ قال الشّاعر:

آتٍ الرّزقُ يُوْمَ يَوْمَ فأجْمِلْ طلبا ، وابْغِ للقِيامةِ زادا

وتذهب اللغة الثانية إلى التصرّف فتعرب الاسم الأول وتضيفه إلى الثاني كقول الفرزدق:

ولَولا يَوْمُ يَوْمٍ ما أرَدْنا جَزاءَكَ والفروضُ لَها جَزاءُ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٧.

(٣) انظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص ص ٣٠٢، ٣٠٣، والسيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ص ١٤٠، ١٤١.

المفعول لأجلـه:

هو مصدر منصوب يأتي بعد الفعل ليبين علّة حدوثه. ولكي يفرّق النحاة بينه وبين المفعول المطلق ـ لأنه مصدر مثله ـ اشترطوا في المفعول لأجله أن يكون من أفعال النفس البـاطنة كالخوف والرغبة والحب والطمع، وألّا يكونَ من لفظ الفعل الذي قبله، وذلك نحو قوله تعالى[1]: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾

وقوله[2] ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾

ونحو قَوْل الشاعر:

فصَفْحتُ عَنْهُم والأحِبَّةُ فيهـم طَمعاً لَهُم بعقابِ يَومٍ مُفسِدِ

ومن المصادر التي تأتي مفعولاً لأجله، المصادر بعد (أمّا) سواء أكانت نكرة أم معرفة وذلك في لغة أهل الحجاز[3]، يقال على هذه اللغة: أمّا علْماً فعالِمٌ، وأمّا العِلْمَ فعالِمٌ وقال الشّاعر:

ألا ليْتَ شِعْري هَل إلى أُمِّ مَعْمرٍ سَبيلٌ فأما الصَّبْرَ عَنْها فَلا صَبْرا

ويذهب بنو تميم إلى نصب المصدر بعد (أمّا) على الحال إذا كان نكرة، وإلى رفعه على الابتداء إذا كان معرفة، يقولون: أمّا عِلْماً فعالِمٌ. وأما العِلْمُ فعالِمٌ قال الشاعر:

ألا يـا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا فأمّا الجودُ منْكِ فليْسَ جودُ

وهكذا يتّضح أن المصدر المعرّف بأل بعد (أما) فيه لغتان للعرب:

١ ـ النصب على أنه مفعول لأجله: أمّا العِلْمَ فعالِمٌ. وهذه لغة الحجاز.

٢ ـ الرفع على الابتداء: أما العِلْمُ فعالِمٌ. وهذه لغة تميم.

---

(١) سورة السجدة، من الآية ١٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية ٢٦٥.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ص ٣٨٥، ٣٨٦.

وإذا وقع اسم معرف بأل بعد (أمّا) اتّفقت لغات[1] العرب على رفعه على الابتداء فيقولون: أمّا العبيدُ فَذو عَبيدٍ. وهذه هي الصورة الشائعة بين العرب.

وذكر سيبويه عن يونس[2] : (أنّ قومٍ من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فَذو عَبيدٍ، وأمّا العبْدَ فذو عَبْدٍ يُجرونه مجرى المصدر سواء). أي أنهم ينصبونه على أنه مفعول لأجله وقد وصف سيبويه هذه اللغة بأنها قليلة[3] .

وهكذا يتضح أن الاسم المعرّف بأل بعد (أما) ورد عن العرب في صورتيْن:

الأولى : الرفع على الابتداء نحو قولك: أما العبيدُ فذو عَبيدٍ، وهذه هي الصورة الشائعة بين العرب.

الثانية : النصب على المفعول لأجله نحو قولك أما العبيدَ فذو عَبيدٍ. وهذه لغة قوم من العرب، وهي قليلة الانتشار.

٤ ـ المفعول معه :

اشترط النحاة[4] في المفعول معه أن يكون مسبوقاً بواو المعيّة (واو بمعنى مع) وأن يتقدّمه فعل أو شبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها نحو قولك: اسْتَوى الماءُ وَالخشبَةَ، وأنا سائِرٌ والنّيلَ، وأعْجَبني سيْرُكَ والطَّريقَ.

وقال الشاعر :

فَكونوا أنْتمُ وبَني أبيكُمْ مكانَ الكُلْيَتيْنِ من الطِّحالِ

وقال:

وكانَ وإيّاها كَحرّانَ لَم يُفقْ عَن الماءِ إذْ لاقاهُ حتّى تَقَدّدا

فإذا لم يتقدم واو المعية فعل فالوجه هو الرفع على العطف[5] نحو قولك: كلُّ رجلٍ

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ج ١ ، ص ٣٨٩.

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٣٨٩.

(٤) انظر : سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ص ٢٩٧، ٢٩٨، والأشموني، شرحه، ج ١، ص ٢٢٢، ٢٢٣.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ١ ، ص ص ٢٩٩، ٣٠٠.

وضيعتُه، وما أنت وعبدُ الله، وكيف أنتَ وقصعةٌ من ثريدٍ، وقال الشاعر:

وكُنْتَ هُناكَ أنت كَريمَ قَيْسٍ فما القَيْسِيُّ بَعْدَكَ والفخارُ

وهذه هي اللغة المشهورة والشائعة بين العرب.

وروى النحاة[1] لغة أخرى لحيّ من العرب تذهب إلى نصب الاسم بعد واو المعيّة إذا تقدمها اسما الاستفهام ما وكيف، يقولون: ما أنْتَ وزيْداً؟، وكيف أنْتَ وزَيْداً؟ قال الشاعر:

فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضّابِطِ

وسمع أبو الخطاب الأخفش بعض العرب يُنْشدون هذا البيت نصباً.

أتوعِدُني بقَوْمِكَ يابْنَ حَجْلٍ أُشاباتٍ يُخالونَ العِبادَا
بِما جَمَّعْتَ منْ حَضَنٍ وعَمْرٍو وما حَضنٌ وعَمرٌو والجِيادَا

وهذه اللغة ليست شائعة في كلام العرب، وقد تأولها النحاة على تقدير فعل كون فالتقدير عندهم في قولهم: كيفَ أنْتَ وزيْداً، وما أنتَ وزيْداً هو: كيفَ تَكونُ وزيْداً وما كنْتُ وزيْداً.

خلاصة ما تقدم أن بناء الجملة المشتملة على مفعول معه تتخذ ـ نتيجة تغذية اللهجات للفصحى ـ صورتيْن.

الأولى: تكون فيها واو المَعيّة مسبوقة بفعل أو شبهة نحو قولك: سِرْتُ والطَّريقَ وأنا سائِرٌ والطَّريقَ. فإذا لم تسبق واو المعيّة بفعل، فالرفع للاسم بعدها نحو قولك: كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعتُهُ، وهذه هي اللغة المشهورة.

الثانية: تكون فيها واو المعية مسبوقة بما وكيف الاستفهاميّتيْن نحو قولك: ما أنْتَ وزَيْداً؟، وكيف أنْتَ وزيْداً؟. وهذه لغة قليلة.

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٣، والمتلف: القفر، والذَّكَر: الجَمل.

٥ ـ الاستثناء :

يُعرّف النّحويّون الاستثناء بأنه[1] (الإخراج بإلاّ أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل). وهو عندهم ضربان: تام وناقص.

فالاستثناء الناقص (أو المفرّغ) تكون جملته مسبوقة بنفي، ويكون المستثنى منه محذوفاً نحو قوله تعالى[2] : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾

وقد سمّاه البلاغيون أسلوب القصر، ويفيد الحصر والتوكيد. وحكم المستثنى في هذا الاستثناء (الناقص) أن يعرب حسب موقعه الإعرابي (فقد يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً) كما لو كان النفي وَ(إلاّ) غير موجودين.

والاستثناء التّام هو ما يذكر فيه المستثنى منه، وينقسم إلى متصل ومنقطع: أما المتّصل فيكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وهو إمّا مثبت وإما منفي: فإذا كان مثبتاً فحكم المستثنى النصب نحو قوله تعالى[3] ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ ﴾ وإذا كان غير مثبت (مسبوقاً بنفي أو نهي أو استفهام) جاز في المستثنى النصب أو الإتباع على البدل (هذا رأي البصريين ويرى الكوفيون الاتباع على عطف النسق). نحو قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيداً (أوْ زيْدٌ)، والأرجح الإتباع نحو قوله تعالى[4]

﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾

وأما المنقطع وهو مالا يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، فهو قسمان:

الأول : ما يمكن حمله على ما قبله على سبيل المجاز نحو: ما فيها أحدٌ إلاّ حِماراً. وللعرب فيه لغتان:

---

(١) انظر : الاشموني، شرحه، ج ١ ، ص ٢٢٧.

(٢) سورة آل عمران، من الآية ١٤٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية ٢٤٩.

(٤) سورة النساء، من الآية ٦٦.

الأولى : لغة أهل الحجاز وحكم المستثنى فيها النصب، وفسّر سيبويه هذا الحكم فقال[1] (جاءوا به على معنى ولكِنّ حِماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه).

الثانية : لغة تميم وحكم المستثنى فيها البدل يقولون: لا أحدَ فيها إلّا حِمارٌ (أرادوا ليسَ فيها إلّا حِمارٌ، ولكنه ذكرَ أحداً توكيداً لِأنْ يُعْلم أنْ ليس فيها آدميّ)[2] .

ومما جاء على لغة تميم[3] قول النابغة الذبياني:

وَقفْتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائِلُها ... عَيَّتْ جَواباً وما بالرَّبْعِ من أحَدِ

إلّا أوارِيُّ لَأْيـاً مـا أُبَيِّنُهـا ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلومةِ الجَلَدِ

وقال الشاعر :

وبلْـدَةٍ ليْسَ بِهـا أنيسُ ... إلّا اليَعافيـرُ وإلّا العِيسُ

وأهل الحجاز ينصبون هذا وغيره. ولغة النصب أوسع انتشاراً، وعليها أكثر الناس وقد أخذت بها اللغة الفصحى[4] ، فنزلت في القرآن الكريم في قوله تعالى[5] :

﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾

وقوله:[6]

﴿ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴾

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢ ، ص ٣١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٣١٩.

(٣) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص ٣٢١. والأصيلان: مصغّر أصيل شذوذاً والأصيل هو العشيّ. والأواري: محابس الخيل. ولأياً: بطئا. والنؤي: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء. والمظلومة: أرض حفر فيها الماء لغير إقامة. والجلد الصلبة.

(٤) موفق الدين بعيش بن علي بن يعيش. شرح المفصل، ج ٢ (القاهرة: مكتبة المتنبي، بدون تاريخ)، ص ٨٠.

(٥) سورة النساء من الآية ١٥٧.

(٦) سورة يس، الآيتان، ٤٣ ، ٤٤.

ووردت في الشعر، ومن ذلك قول الشاعر: [1] :

حَلَفْتُ يَميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ولا عِلْمَ إلّا حُسْنَ ظَنٍّ بصاحِبِ

القسم الثاني من الاستثناء المنقطع هو مالا يُمكِنُ حمله على ما قبله، وتتّفق فيه لغة تميم مع لغة أهل الحجاز على نصب المستثنى وذلك[2] لتعذّر البدل إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه كما أمكن ذلك إذا قلت: ما فيها أحدٌ إلّا حِمارٌ. ومنه قوله تعالى[3] :

﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ ٱلْخِزْىِ ﴾

وقوله تعالى[4] :

﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ﴾

وهذا الضَّرب في القرآن كثير[5] .

خلاصة ما تقدم أنّ بناء جملة الاستثناء المنقطع تتّخذ صورتيْنِ مختلفتيْنِ إذا أمكن حمل المستثنى على المستثنى منه. وهاتانِ الصّورتانِ هما:

الأولى : ما فيها أحدٌ إلّا حِماراً. وهذه لغة أهل الحجاز وبها أخذت الفصحى.

الثانية : ما فيها أحدٌ إلّا حِمارٌ. وهذه لغة تميم. وهي قليلة الانتشار.

أما إذا لم يمكن حمل المستثنى على المستثنى منه فليس إلا صورة واحدة في لغات العرب جميعاً وهي نصب المستثنى نحو قولهم: لا تَكونَنَّ من فُلانٍ في شَيءٍ إلّا سَلاماً بِسلامٍ.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٢٢، والمثنوية: الاستثناء في اليمين. والمقصود أنه حلف يَميناً قاطعاً.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢ ، ص ٨١.

(٣) سورة يونس، من الآية ٩٨.

(٤) سورة هود، من الآية ١١٦.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٢٥.

ملخص البحث

يعرض البحث نظرة علماء العربية إلى اللهجات: فقد أدرك المحدثون أهمية اللهجات في فهم طبيعة الفصحى، فأقبلوا على دراستها، وألفوا الكتب فيها، وساهمت الجامعات والمجامع اللغوية في أنحاء العالم العربي في هذا الشأن انطلاقاً من اعتقادهم بأن التعرف على الخصائص المشتركة للهجات يساعد على تقريب المسافة فيما بينها، وَيؤدّي إلى تعميق التفاهم بين أبناء الأمة العربية. وتناول علماء العربية القدامى اللهجات فى دراساتهم اللغوية، ولكن تناولهم إياها جاء على شكل إشارات متناثرة في كتبهم، ولم يكن دراسة متكاملة تبين صفاتها أو أساليبها في التعبير أو غير ذلك. وقد قام منهجهم في جمع اللغة على الأخذ عن قبائل معينة دون سواها. وقادنا ذلك إلى التساؤل: هل اللغة الفصحى هي لغة قريش وحدها كما هو مشهور أم هى مزيج من اللهجات؟ ناقش البحث آراء علماء العربية، وانتهى إلى أن الفصحى مزيج من اللهجات. وقد جاءت هذه الدراسة تطبيقاً عملياً لهذه الإجابة، فقد اتصلت العربية الفصحى بلهجاتها على مر العصور، وكان من نتيجة ذلك انتقال كثير من الصفات اللهجية إلى بناء الجملة في الفصحى.

عرض البحث لتلك الصفات، بادئاً بالصفات اللهجية في بناء الجملة الاسميّة فالجملة الفعلية، فمكملات الجملة، آخذاً بعين الاعتبار وجهة النظر اللغوية الحديثة في تحليله لبناء الجملة، لأن ذلك يساعد على فهم بناء الجملة بشكل أفضل.